المغتربون الأردنيون:

الفرصة والتحدي

آذار 2017

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للاستفسار يرجى الاتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 7

عودة المغتربين والآثار المتوقعة على الاقتصاد الأردني **9**

السكان 9

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GDP) 9

الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك 10

التجارة 12

المال العام 13

سوق العمل 15

مؤشر الازدهار الأردني 16

بورصة عمان 17

الحوالات المالية **20**

اثار الحوالات المالية 20

تدفق الحوالات الى داخل الأردن 21

استخدام الحوالات المالية للتنمية 23

السياسات والبرامج المختارة من جميع أنحاء العالم 27

النتائج الرئيسية **30**

التوصيات **33**

الملحق(أ) **36**

الملحق (ب) **50**

المراجع **53**

1. الملخص التنفيذي

يقدر عدد المغتربين الأردنيين بـ 782,015 شخص، يُقيم غالبيتهم في دول مجلس التعاون الخليجي كما يقدر عدد الأردنيين في المملكة العربية السعودية لوحدها بحوالي 300,000 شخص (البنك الدولي، ٢٠١٦). علاوة على ذلك، فإن غالبية العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتعون بمهارات عالية ويتمركزون في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات المالية والطبية (غرايبة، ٢٠١٦)، وإذا كان من الممكن لأي سبب من الأسباب أن يعود هؤلاء المغتربون فجأة إلى الأردن من أي من الدول المستضيفة، فإنه ينبغي معالجة قدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب عودة ابناءه الأردنيين. وبالنظر الى الوجه الايجابي لهذا الموضوع، فإنه سيسهم في تحقيق مالم يتمكن الأردن من عمله خلال السنوات الماضية، وهو عكس جزئي لهجرة العقول التي يعاني منها الأردن.

ولدى تحليل المنتدى للتجارب السابقة، فقد أدت عودة المغتربين إلى فترة من النمو الاقتصادي المتسارع على غرار الفترة التي عاد فيها الأردنيون من الكويت خلال حرب الخليج الأولى، وكذلك عندما قدم المواطنون العراقيون إلى الأردن خلال حرب الخليج الثانية. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن تؤدي عودة المغتربين إلى تسريع النمو الاقتصادي في السنوات التالية لعودتهم. كما أظهرت التجارب السابقة أيضا أن غالبية المغتربين العائدين قد أقاموا في أكثر المحافظات اكتظاظاً بالسكان مثل عمان واربد والزرقاء، لذا فإنه من المتوقع أن تتبع عودة المغتربين في أي وقت نفس هذا النمط وأن يكون هناك ضغط أكبر على البنية التحتية والخدمات في هذه المحافظات. وفضلا عن ذلك، تشير الإحصاءات إلى أنه قد يكون من المتوقع أن ترتفع الأسعار في البداية، وأن تزداد الواردات بسبب اعتماد الأردن على الواردات. كما تشير الدراسة الى أن سوق العمل وكما هو عليه اليوم لن يكون قادرا على استيعاب هذا العدد الكبير من العائدين بشكل مفاجئ، وخاصة مع قضاياه الهيكلية الحالية.

وثمة مسألة هامة أخرى تتناولها هذه الدراسة؛ وهي الحوالات التي يتلقاها الأردن من المغتربين الذين لعبوا لوقت طويل دورا هاما في حياة مواطنيها. هذه الحوالات سوف تتوقف إذا عاد هؤلاء المغتربون إلى ديارهم. ووفقا للبنك الدولي فقد استلم الأردن حوالي 3,792 مليار دينار أردني من الحوالات الشخصية خلال العام ٢٠١٥. وتشمل الحوالات الشخصية، وفقا للبنك الدولي، كلا من تعويضات العمال والتحويلات الشخصية. فالحوالات لديها فوائد كثيرة لمن يحصلون عليها؛ فهي تستخدم لزيادة مستوى معيشة الأسرة المستلمة لها، وفي تمويل التعليم والصحة والاستثمار في الأصول القابلة للتوريث، وفي حالات أخرى تستخدم للاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة. غير أن الحوالات المالية وبحسب الدراسة لها أيضا تأثير سلبي على الدول المستلمة لها. فعلى سبيل المثال، ارتبطت الحوالات المغتربين بتأخير كل من: إصلاحات السياسة العامة، ورفع مستوى البنية التحتية العامة، ورفع مستوى الخدمات العامة، حيث أن الحوالات المالية تسير على نحو ما لتعويض أوجه القصور في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، في حالة انقطاع هذه الحوالات فجأة، فإنه من المتوقع أن تتضاعف الدعوات إلى الإصلاح والتطوير.

هذا وتشير الدراسة إلى أن بعض الدراسات تبين أن غالبية الحوالات المالية العالمية التي تتلقاها الدول النامية يتم إنفاقها على تحسين ظروف المعيشة والمواد الاستهلاكية؛ مع استثمار جزء صغير فقط في الأنشطة التي تولد الدخل والعمالة. ويمكن تصحيح ذلك بإدخال سياسات تحفز استثمار التحويلات المالية. والشرط الأساسي لصياغة هذه السياسات بفعالية هو الاعتراف بالعوامل

التي يعتبرها المستثمرون المغتربون هامة. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، الكفاءة الإدارية والفساد والإجراءات الإدارية وتشجيع الاستثمار وتكاليف العمالة والخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية والحفاظ على العلاقات الأسرية والمجتمعية. وعلاوة على ذلك، وعلاوة على ذلك، يجب أيضا أخذ المحددات التي تحكم استثمارات المغتربين بعين الاعتبار، والتي تشمل ما يلي:

1. صغر حجم استثمارات المغتربين نسبيا، مما يستلزم صياغة الأدوات والتدخلات التي تعزز الاستفادة من هذه الأموال

2. قلة معرفة المستثمرين المغتربين بالمؤسسات وسوق العمل والذي يستلزم ضرورة توفير المعلومات عن الأسواق وتيسير العلاقات مع الأعمال المحلية

3. غالباً ما تستند خيارات المغتربين في اختيار وجهة هذه الاستثمارات بشكل كبير إلى الروابط العائلية.

عند أخذ العوامل المهمة للمستثمرين المغتربين، وكذلك العقبات التي تواجهها استثمارات المغتربين بعين الاعتبار، فإن السياسات الحكومية المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الحوالات المالية تتخذ الأشكال التالية:

1. تحسين إجراءات الأعمال التجارية

2. تشجيع برامج ريادة الأعمال

3. تشجيع الاستثمار في القطاع المالي والوسطاء الماليين

4. الاستثمار والهبات في المشاريع المجتمعية

إن عودة المغتربين الأردنيين في أي وقت يمكن أن تشكل تحدياً مع الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن. ولكنها وإذا تم الاستعداد لها واتباع سياسات حصيفه للتعامل مع المغتربين اليوم، فإن عودة هؤلاء المغتربين سوف تكون نعمة على الأردن، فبها ستعود العقول المغتربة وبها ستزيد المعرفة الإنتاجية لمجتمع الاردن كما وسيعود المغتربون برؤوس أموال يجب استثمارها لرفعة ونمو الاقتصاد الأردني، وبالتالي تحويل التحدي الى فرصة. هذا ويجب توجيه السياسات نحو تحفيز استثمار أموال وحوالات هؤلاء المغتربين منذ الان، ذلك فضلا عن تحفيز استثمار التحويلات التي يرسلونها حاليا. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتوعية وتقديم المعلومات، وخدمات تيسير الأعمال التجارية، وضمان توافر إمكانية الحصول على التمويل. وسيساعد التركيز على هذه البنود الثلاثة في توجيه المغتربين العائدين نحو ريادة الأعمال وبالتالي زيادة حجم القطاع الخاص ونمو الاقتصاد. ونتيجة لذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

1. تشجيع المغتربين على استثمار جزء من حوالاتهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية في الأردن والتي يمكن تسهيلها من خلال منحهم الدعم والحوافز المناسبة والتسهيلات. مما سيُساهم في بلوغ أهداف النمو الاقتصادي من جهة ومساعدة المغتربين على المحافظة على دخل يتم توفيره لحين عودتهم من جهة أخرى.

2. توجيه استثمارات المغتربين نحو الاستثمار بالسندات التجارية. المؤلفة من الأنشطة الاقتصادية ذات قيمة مضافة عالية. ومن ثم، ينبغي للأردن أن يساعد في تسهيل إنشاء هذه السندات التجارية.

3. استحداث برنامج فعال للتوعية في أقرب وقت ممكن

4. تشجيع الاستثمار في المحافظات

5. تنفيذ برامج التنمية المجتمعية المشابهة لمخطط (3*1) المنفذ في المكسيك. وسيتيح إدخال برنامج توفيق الأموال هذا تطوير البنية التحتية في المحافظات الأقل تطورا بتكلفة أقل للحكومة.

6. يجب معاملة المغتربين العائدين كمستثمرين أجانب لفترة مؤقته وذلك فيما يتعلق بالفوائد.

7. تشجيع التدريب على ريادة الأعمال للمغتربين خلال فصل الصيف عندما يزورون الوطن أو من خلال السفارات.

إعطاء دورات تدريبية تتعلق بريادة الأعمال للمغتربين عند زيارتهم للأردن في فصل الصيف أو من خلال السفارات

8. الحصول على التمويل. ويجب تصحيح الوضع الراهن في الأردن فيما يتعلق بالحصول على التمويل إذا كان يُرجى أن يستثمر هؤلاء المغتربون العائدون في الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية

9. تم إصدار سندات الانماء من قبل البنك المركزي الأردني في أواخر العام 2015. ويُوصى بأن يتم إصدار هذه السندات على وجه التحديد وذلك للسماح للمغتربين بالاستثمار المباشر في مناطقهم الأصلية وربما زيادة معدل نجاحهم.

10. ينبغي معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الصناعي. وذلك لتشجيع المغتربين على الاستثمار في هذا القطاع.

2. المقدمة

يقدر عدد المغتربين الأردنيين بـ 782,015 شخص، يُقيم غالبيتهم في دول مجلس التعاون الخليجي كما يقدر عدد الأردنيين في المملكة العربية السعودية لوحدها بحوالي 300,000 شخص (البنك الدولي، ٢٠١٦). ويوضح الشكل (1) الدول العشرة المستقبلة لأعلى عدد من المغتربين الأردنيين حول العالم. علاوة على ذلك، فإن غالبية العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتعون بمهارات عالية ويتمركزون في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات المالية والطبية (غرايبة، ٢٠١٦)، وإذا كان من الممكن لأي سبب من الأسباب أن يعود هؤلاء المغتربون فجأة إلى الأردن من أي من الدول المستضيفة، فإنه ينبغي معالجة قدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب عودة ابناءه الأردنيين. وبالنظر الى الوجه الايجابي لهذا الموضوع، فإنه سيسهم في تحقيق مالم يتمكن الأردن من عمله خلال السنوات الماضية، وهو عكس جزئي لهجرة العقول التي يعاني منها الأردن.

الشكل (1): الدول العشرة المستقبلة لأعلى عدد من المغتربين الأردنيين حول العالم

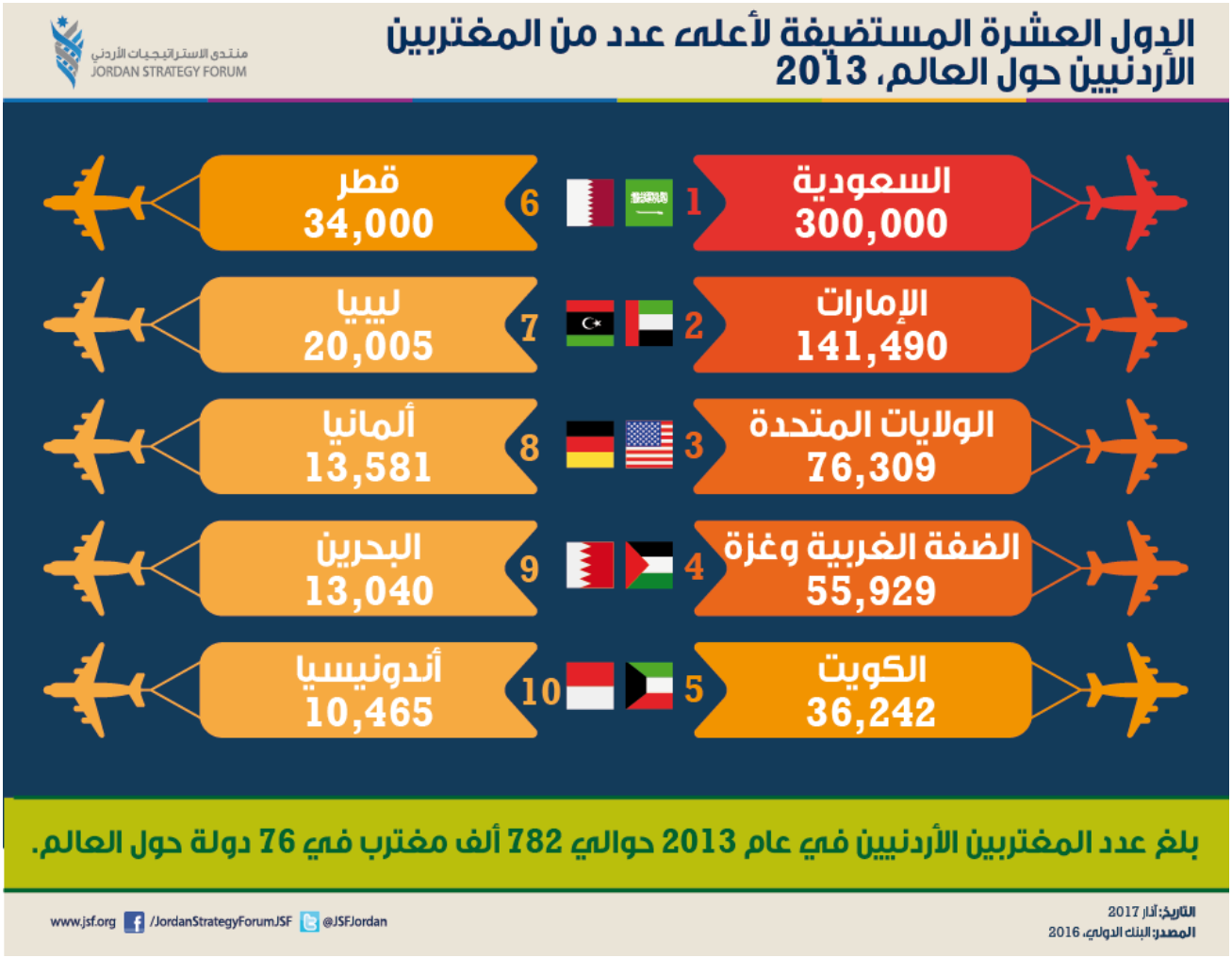

هجرة العقول هو مصطلح يستخدم لوصف هجرة رأس المال البشري ويطبق في الغالب على المغتربين المتعلمين تعليما عاليا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛ فهو يعتبر عائقا للتنمية لهذه الدول النامية (دوكيه، 2014). وقد تحدث هجرة العقول لأسباب متنوعة تتراوح بين الظروف المعيشية غير المرغوبة الى نقص فرص العمل المتاحة وعدم الاستقرار السياسي (روزنزويغ، 2005). وعلى الرغم من أن هناك وجهات نظر متباينة بشأن الاثار المترتبة على الدولة التي تواجه هجرة للعقول، فقد تم اثبات أن الدول المستقبلة للعقول تستفيد من الاستثمار في رأس المال البشري فيما يتعلق بالتدريب والتعليم وذلك دون أي تكلفة، حيث أن الاستثمار قد تم عن أصلا طريق الدولة المرسلة التي تتأثر تنميتها تأثراً سلبياً في الوقت نفسه (معهد آسبن إيطاليا، 2012).ان هجرة رأس المال البشري المؤهل يؤدي الى خفض متوسط مستوى المهارات الموجودة في الدولة المرسلة، مما قد يؤدي الى تجريد الدولة المرسلة من الناحية التعليمية والاقتصادية (روزنزويغ، 2005) وقد ينتج عن ذلك فقدان الدولة المرسلة لقدراتها ومواردها التي تمدها (روزنزويغ، 2005). وقد أدت العواقب الوخيمة المحتملة لهجرة العقول إلى عدد من الدول لتنفيذ برامج عكس هجرة العقول التي تحفز عودة المغتربين. في هنغاريا على سبيل المثال يتم تقديم راتب شهري للمغتربين لتشجيعهم على العودة (news.com.au، 2015).

بناء على ذلك، ينبغي اعتبار العودة المحتملة للمغتربين الأردنيين فرصة تنمية قصيرة الأمد وطويلة الأمد للمملكة. وبالإضافة الى ذلك، على الرغم من احتمال وجود صعوبات أولية في التكيف، فإنه ينبغي النظر الى المهارات التي يعيدها هؤلاء المواطنين العائدين على أنها موارد غير مستغلة سابقا والتي يمكن أن تساهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية للدولة، وقد تسهم أيضا في التوسع في القطاع الخاص.

تتألف الدراسة التالية من أربعة أقسام رئيسية. ويحاول القسم الأول تحديد آثار عودة المغتربين على مؤشرات اقتصادية معينة. أما القسم الثاني فهو مخصص للحوالات، حيث أنها تمثل الفائدة الرئيسية من هجرة رأس المال البشري. وسيقدم القسم الأخير توصيات يمكن تطبيقها استعدادا لعودة المغتربين. وقد تستخدم هذه التوصيات أيضا لتحفيز المغتربين على العودة أو البدء في الاستثمار في الأردن.

3. عودة المغتربين والآثار المتوقعة على الاقتصاد الأردني

يوضح الملحق (أ) تفاصيل المؤشرات الاقتصادية المختارة والطريقة التي ستتأثر بها بالعودة المفاجئة لعدد كبير من المغتربين. ويلخص هذا القسم الآثار المترتبة على هذه المؤشرات.

3.1. السكان

بلغ عدد سكان الأردن حتى تاريخ 24 كانون الثاني 2017 حوالي 9.81 مليون نسمة وفقا للساعة السكانية لدائرة الإحصاءات العامة. ومع ذلك، ولأغراض هذه الدراسة، تم استخدام التوزيع السكاني حسب المحافظات وفقاً لتعداد السكان والمساكن للعام 2015. ويشير التعداد إلى أن إجمالي عدد سكان المملكة بلغ 9.53 مليون نسمة في كانون الأول 2015، مما يدل على نمو سكاني بنسبة 2.97٪ في الأشهر الثلاثة عشر الماضية. ويظهر الجدول (أ-1) في الملحق (أ) توزيع السكان حسب المحافظات.

هذا ويوجد في عمان حتى الآن النسبة الأكبر من السكان بالمقارنة مع باقي المحافظات حيث يبلغ نسبة عدد سكانها 42.04٪ من اجمالي عدد سكان الأردن. أما ثاني أكبر محافظة من حيث عدد السكان هي إربد، حيث تمثل 18.57٪ من اجمالي السكان، في حين أن ثالث أكبر محافظة هي الزرقاء بنسبة 14.32٪ من اجمالي السكان. وتعد المحافظات الثلاث عمان وإربد والزرقاء معا مسكن لـ 74.93٪ أو 7.14 مليون نسمة من اجمالي مجموع السكان في الأردن.

تظهر هذه الإحصاءات الطابع المركزي للبلاد، حيث يوجد حوالي ثلاثة أرباع السكان في كل من العاصمة وإربد والزرقاء. بالإضافة الى ذلك، في حالة عودة أعداد كبيرة من المغتربين، فإن التوزيع المحتمل لأماكن عودة المغتربين سيكون أيضاً في هذه المحافظات. **ومن شأن العودة المحتملة لهؤلاء المغتربين أن تفرض مزيدا من الضغوط على البنية التحتية غير الكافية أصلا في المحافظات الثلاث الأكثر اكتظاظا بالسكان، وأن تزيد من تفاقم القضايا التي تواجهها فيما يتعلق بالهجرة الداخلية للأردنيين من المحافظات الأقل تطورا إلى هذه المحافظات الثلاثة**. وعلاوة على ذلك، فإن عودة هؤلاء المغتربين ستزيد من الضغط على الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة. ومع ذلك، ستكون هناك صعوبة كبيرة في تقييم إلى أي مدى سيكون الضغط على هذه الخدمات، نظرا لمستوى المهارة التي يمتلكها هؤلاء المغتربين والأجور المرتفعة التي كانوا يحصلون عليها في بلد الاغتراب ونظراً لرغبتهم وإمكانية تسجيل أطفالهم في مدارس خاصة والاشتراك بشبكات التأمين الصحي الخاصة.

3.2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)

من المرجح أن يؤدي التدفق المفاجئ للأردنيين العائدين ومدخراتهم إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويمكن أن يكون ذلك موازياً لعودة الأردنيين من الكويت خلال حرب الخليج. ويظهر الشكل (1) أن نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام 1990 كان منخفضا بنسبة 0.97٪، يليه تحسن طفيف بنسبة 1.82٪ في عام 1991. وفي عام 1992، ارتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل حاد ليصل 18.67٪ عندما عاد الأردنيون المقيمون في الكويت. وعلى الرغم من تراجع النمو إلى مستويات أقل بكثير في السنوات الثلاث اللاحقة، بقي النمو أعلى بكثير من معدل النمو في السنوات التي سبقت هذه الفترة.

وهناك فترة أخرى في الآونة الأخيرة ساهم فيها تدفق السكان إلى الأردن في ارتفاع معدلات النمو وهي الفترة القريبة 2003-2008. حيث أدى اندلاع الحرب في العراق في عام 2003 إلى فرار أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين من منطقة الحرب وهجرة العديد منهم إلى الأردن. وينعكس تأثير هجرتهم في عام 2003 على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.56٪ في عام 2004، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8٪ أو أعلى في السنوات الثلاث التالية. غير أن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة النمو وهي: قدوم المواطنين العراقيين، وزيادة وجود وكالات الأمم المتحدة وانفاقاتها، فضلا عن الزيادة في المساعدات الخارجية التي وصلت في عامي 2003 و 2004 إلى 687.7 مليون دينار، و 667 مليون دينار على التوالي وفقا للبنك المركزي الأردني. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يؤدي عودة عدد كبير من المغتربين الأردنيين بشكل مؤقت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ويوضح الشكل (2) أدناه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 1990-2015:

الشكل 2 معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 1990-2015

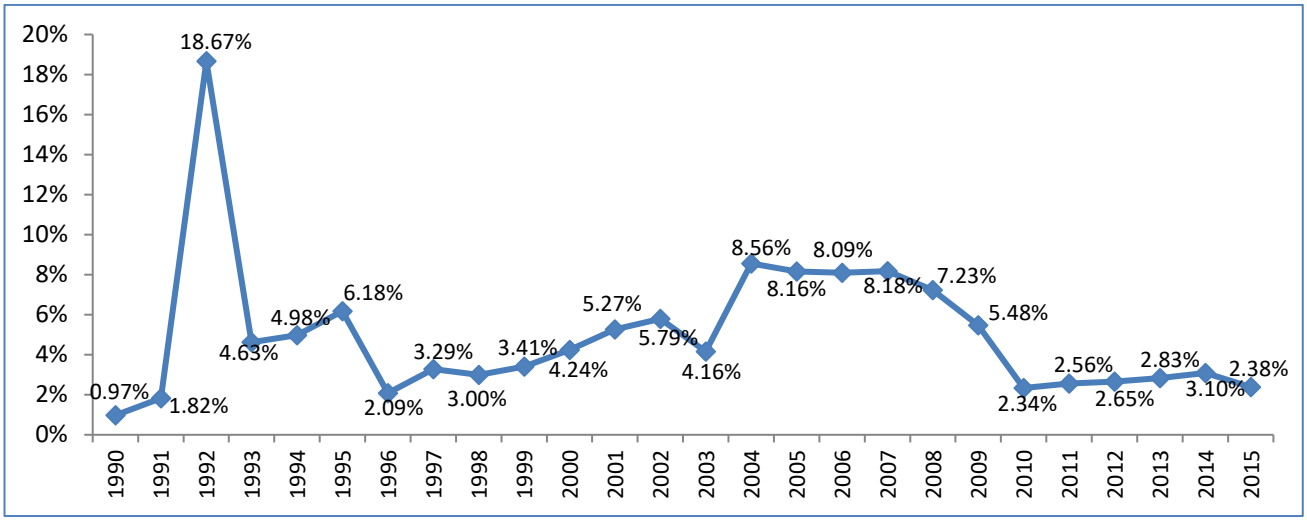

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

3.3. الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك

مؤشر أسعار الاستهلاك هو مقياس للتغيرات في مستوى أسعار سلة السلع والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها أفراد الأسرة.

ويمكن الاطلاع على أثر وصول المغتربين من الكويت بالإضافة الى الآثار المحتملة لحرب الخليج الأولى على مؤشر أسعار الاستهلاك في الشكل أدناه. ويوضح الشكل رقم (2) أن مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفع بنحو 21.9 في الفترة 1989-1995. وحدثت أكبر زيادة في عام 1990، حيث ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بمقدار 8.2، يليه ارتفاع قدره 4.9 في عام 1991. حيث بدأ الأردنيون في الكويت بالعودة إلى الأردن في صيف عام 1990. غير أنه بعد الزيادات الاولية الكبيرة في عامي 1990 و1991، استمر مؤشر أسعار الاستهلاك في الزيادة بمعدل لا يزيد عن 2.5 في السنة. وعلاوة على ذلك، تجدر الاشارة إلى أن الأردن كان في خضم عجز مالي في الفترة 1988-1989 والتي شهد فيها البلد انخفاضا في قيمة الدينار إلى نسبة 50٪ تقريباً (Muahser، 2013).

اما المثال الآخر الذي استقبل فيه الأردن عددا كبيرا من الناس هو عند نزوح العراقيين في عام 2003 بسبب حرب الخليج الثانية، إذ أن التأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك واضح في هذه الحالة؛ ومع ذلك، فإن التأثير على الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك ويظهر بشكل واضح في عامي 2005 و2006. حيث كانت هجرة العراقيين بأعداد كبيرة في عامي 2003 و2004 (ساسون، 2011). ارتفع الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك عام 2005 بنسبة 3.2 ليصل إلى 94.1، وارتفع بنسبة 5.9 مرة أخرى في عام 2006 ليصل إلى 100.

في حالة عودة المغتربين بشكل جماعي، من المتوقع أن ترتفع الأسعار بشكل مؤقت، إلا أن العرض سيلحق بالطلب، كما أن زيادة حجم السوق سيكون بمثابة نعمة للشركات المحلية. وستزداد الأسعار في قطاع الإسكان وقطاع العقارات. ومن المرجح أن يرتفع الإيجار ولكن ليس بنسبة 7.7٪ التي شهدها عند قدوم السوريين للأردن (عبدي وجيجينات، 2014)، حيث أن هؤلاء المغتربين العائدين سيكون لهم في الغالب منازل خاصة أو منازل عائلية للعودة إليها.

ويوضح الشكل (3) التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة 1990-2015:

الشكل 3 التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك

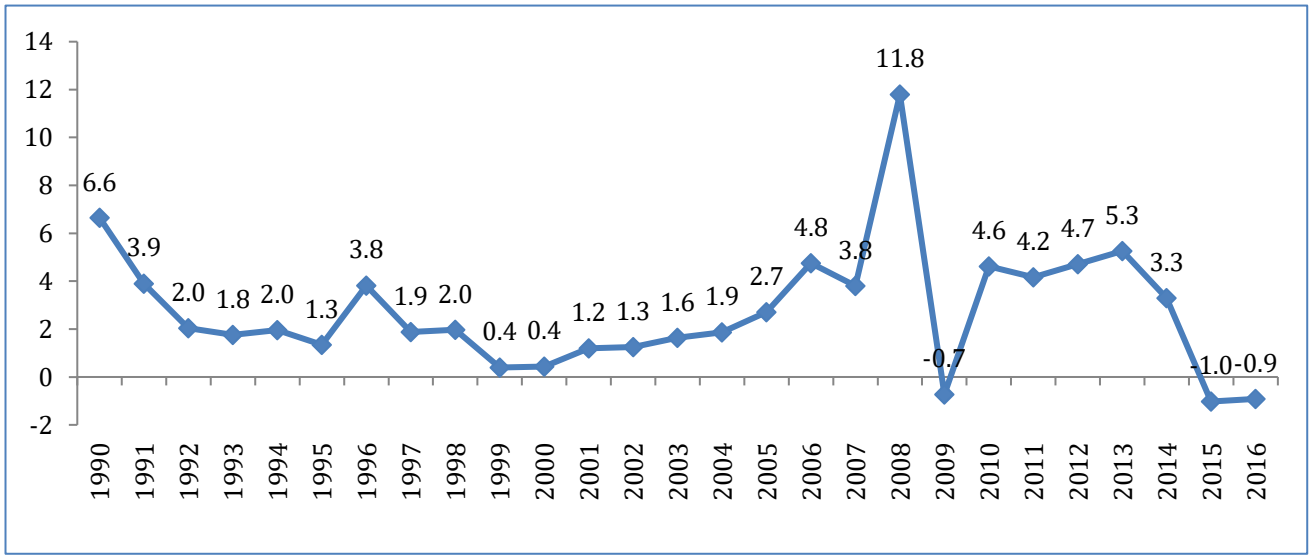

المصدر: بيانات احصائية السنوية "خمسين عاماً"، البنك المركزي الأردني

3.4. التجارة

3.4.1 المستوردات والصادرات

سترتفع بشكل ملحوظ إن وضعت حوافز للاستثمار في المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية

خلال الفترة ما بين 1988-1993ارتفعت المستوردات بنسبة 12.7٪، أي 483.16 مليون دينار. كما ارتفعت المستوردات بنحو 29.4٪ أي ما يقارب 504 مليون دينار في عام 1992 لتصل إلى 2,214 مليون دينار مقارنة بـ 1,710 مليون دينار في عام 1991. هذا وارتفعت قيمة المستوردات بنسبة 10.8٪ في عام 1993 لتصل إلى 2,453 مليون دينار. ويوضح الشكل (4) أدناه ارتفاع المستوردات في الفترة ما بين 1990-2015.

لقد أدى قدوم المواطنين العراقيين إلى زيادة كبيرة في المستوردات. حيث ارتفعت المستوردات بنسبة 13.1٪ في عام 2003 ثم ارتفعت بنسبة 42.4٪ في عام 2004. وهذا يعني أن قيمة المستوردات في عام 2004 كانت أعلى بنحو 2.200 مليون دينار مقارنة مع 3.599 مليون دينار عام 2002. وواصلت المستوردات بالارتفاع بمعدلات أعلى في عامي 2005 و2006 مقارنة بالسنوات التي سبقت قدوم العراقيين وبمعدلات ارتفاع بلغت 28.3٪ و 10.0٪ على التوالي (لمزيد من التفاصيل راجع الملحق (أ).

يعتمد الأردن اعتمادا كبيرا على المستوردات، وخاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجاته من الأغذية والطاقة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يؤدي أي ارتفاع كبير في عدد السكان مثل عودة المغتربين إلى ارتفاع المستوردات، لأن الطلب المتزايد يتطلب زيادة في العرض. وسوف تنعكس هذه الزيادة في المستوردات بدورها على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

الشكل 4 ارتفاع المستوردات

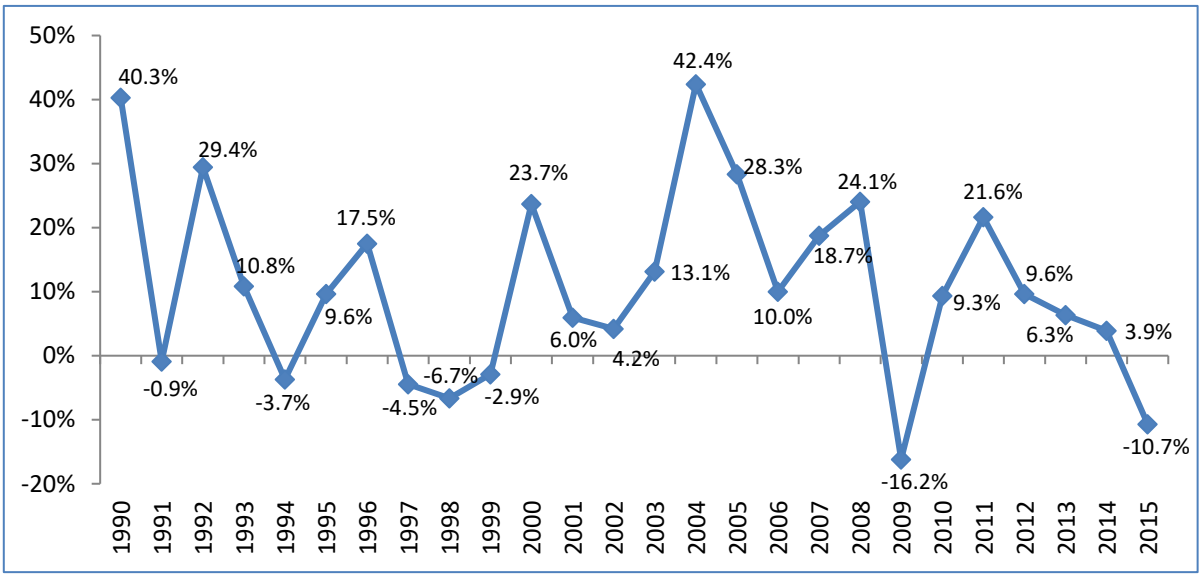

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "خمسين عاماً" وقاعدة البيانات الإحصائية، البنك المركزي الأردني

أما بالنسبة للصادرات؛ فإنها ستتأثر بشكل رئيسي إذا كان هؤلاء المغتربون العائدون وأموالهم ومهاراتهم التي يجلبونها معهم موجهة نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة. مثل توفير الخدمات وتصنيع المنتجات التي يمكن تصديرها بدلاً من توظيفها في الاستثمارات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل العقارات وجمع الإيجار.

3.5. المال العام

3.5.1 الايرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة خلال الفترة ما بين 1991-1995 بنحو 82.7٪، وذلك من 886.8 مليون دينار لتصل إلى 1602 مليون دينار. وكان العام الذي حقق أعلى معدل ارتفاع هو عام 1992 مع ارتفاع بلغ 37.72٪. ومع ذلك، وفي العام التالي، 1993، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 1.78٪. ثم ارتفعت إلى 9.56٪ في عام 1994، وتضاعفت تقريبا إلى 18.96٪ في عام 1995. ويبين الشكل (5) أدناه ارتفاع الإيرادات العامة خلال الفترة ما بين 1990-2015.

ارتفعت الإيرادات العامة بنحو 80.8٪ من 1750 مليون دينار في عام 2002 لتصل إلى 3164.4 مليون دينار في عام 2006. حيث بلغت أعلى نسبة ارتفاع نحو 28.4٪ في عام 2004 مع استمرار ارتفاع الإيرادات العامة بمعدلات عالية للفترة المتبقية لتصل الى 19.36٪ و 23.47٪ في عامي 2005 و 2006 على التوالي. وفي حالة عودة عدد كبير من المغتربين إلى الأردن بشكل مفاجئ، فمن المتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة ارتفاعا كبيرا.

الشكل 5 نمو الإيرادات العامة، 1990-2015

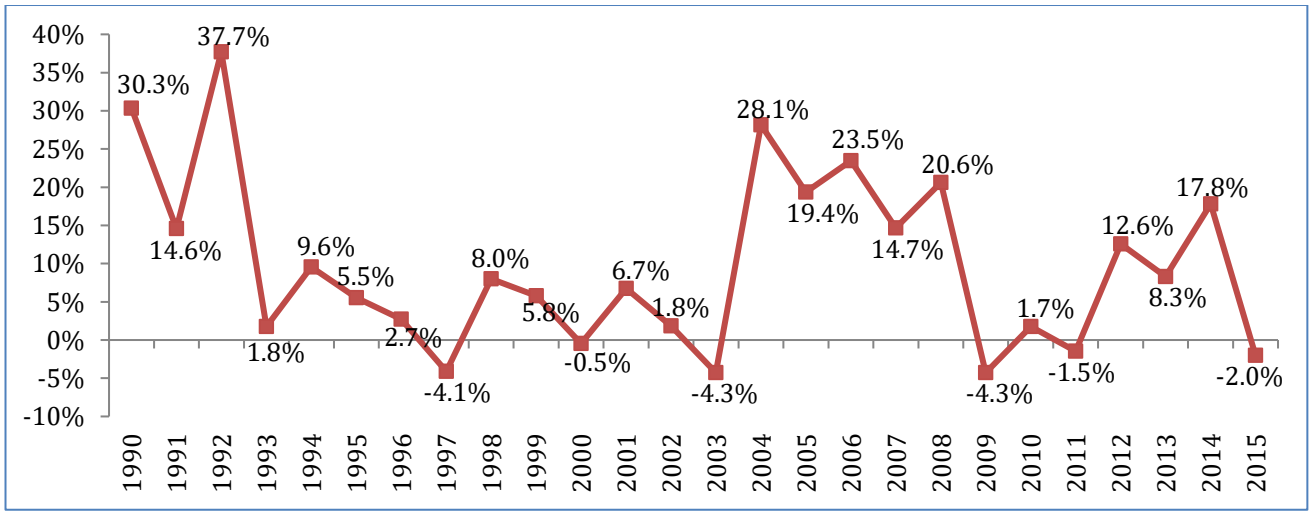

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "خمسين عاماً" ، البنك المركزي الأردن

3.5.2 النفقات العامة

على الرغم من الزيادة الكبيرة في الايرادات العامة خلال الفترة 1991-1995، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 26.9% فقط. وارتفعت النفقات العامة بنسبة 2.09٪ في عام 1992، كما وارتفعت بنسبة 3.52٪ أيضا في عام 1993. ومع ذلك، في عام 1994 ارتفعت النفقات العامة بنحو 11.68٪ لتصل إلى 1492.7 مليون دينار، وارتفعت مرة أخرى في عام 1995 بنسبة 7.51٪ لتصل إلى 1604.8 مليون دينار. ويبين الشكل (6) أدناه ارتفاع النفقات العامة للفترة 1990 -2015.

وارتفعت النفقات العامة بنحو 1638.7 مليون دينار، أي ما نسبته 73.8٪ وذلك من 2221.7 مليون دينار إلى 3860.4 دينار خلال الفترة ما بين 2002-2006. وكان أكبر معدل للارتفاع في النفقات العامة في عام 2006، حيث ارتفع بنسبة 24.4%، تلاها عام 2004 حيث ارتفعت النفقات العامة بنسبة 20%. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدل ارتفاع النفقات العامة في عام 2006 أعلى من معدل ارتفاع الايرادات العامة في العام نفسه على الرغم من أن الإيرادات العامة بلغت 23.5٪

في حالة العودة المفاجئة للمغتربين، من المتوقع أن تؤدي زيادة الإيرادات العامة إلى إغراء الحكومة لزيادة النفقات العامة. ولا ينبغي اعتبار هذه الزيادة في النفقات بحد ذاتها ضارة، لا سيما إذا استخدمت الأموال المتزايدة لزيادة نفقات رأس المال. فعلى سبيل المثال، فإن إصلاح البنية التحتية وتوسيعها في جميع أنحاء الدولة سيكون ذو فائدة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الانفاق على مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة يمكن أن يحل ما يعتبر مشكلة خطيرة في المملكة. وإذا ما استخدمت الحكومة إيراداتها المتزايدة لتوسيع القطاع العام المتضخم أصلا ولزيادة نفقاتها الجارية، فإنه من الممكن لزيادة النفقات أن يكون لها أثر ضار على الدولة.

الشكل 6 ارتفاع النفقات العامة، 1990-2015

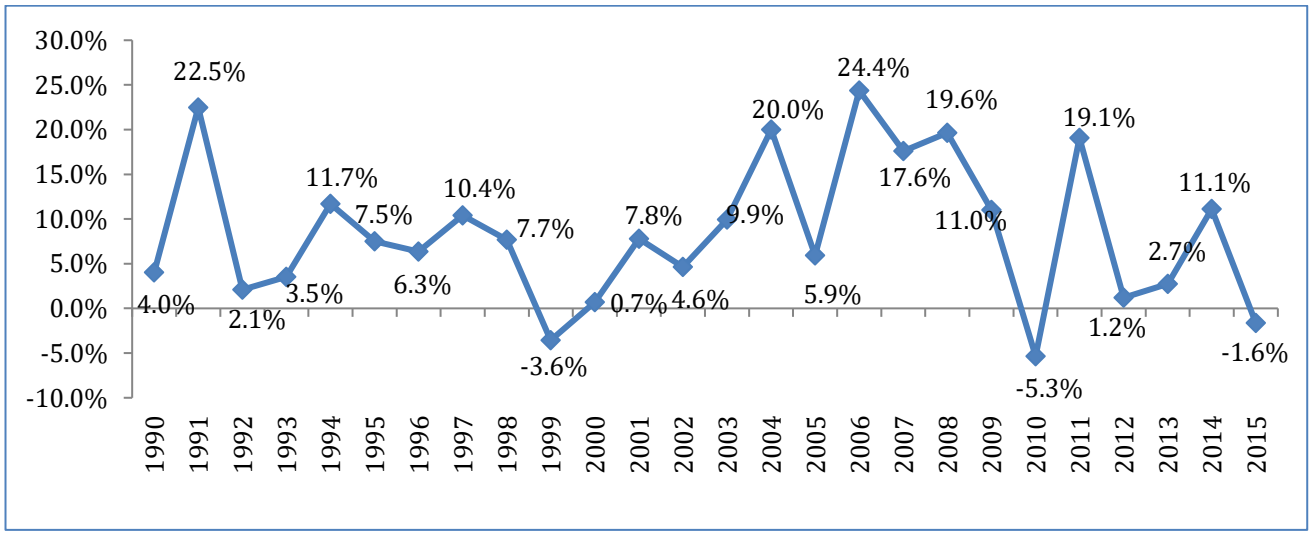

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "خمسين عاماً" وقاعدة البيانات الإحصائية، البنك المركزي الأردن

3.6. سوق العمل

بإمكانه التحسين إذا تم تحفيز المغترب للإستثمار مما سيخلق فرص عمل

يعاني الأردن من البطالة الهيكلية (منصور، 2013). والبطالة الهيكلية هي نتيجة لعدم التوفيق بين المهارات التي يمتلكها العمال والمهارات التي يطلبها أرباب العمل. وقد بلغ عدد العاملين حوالي 1،398،030 مليون شخص في عام 2015. وكان حوالي 1.17 مليون (84٪) منهم من الذكور، في حين أن 224 ألف فقط (16٪) كانوا من الإناث (وزارة العمل، 2016). هذا ويوظف القطاع العام حوالي 40٪ من مجموع العاملين، في حين يوظف كلا من القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية الباقي (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2016).

انخفض معدل مشاركة القوى العاملة بنسبة 2.8٪ في الفترة 2011 – الربع الثالث من عام 2016، حيث انخفض من 39.1 في عام 2011 إلى 36.3 في الربع الثالث من عام 2016. وقد انعكس هذا الانخفاض أيضا في كل من معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة والتي انخفضت بنسبة 3.9% و 1.3% على التوالي. ويعتبر الفارق بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة كبير. إذ بلغ متوسط معدل مشاركة الإناث خلال هذه الفترة 13.52%، بينما كان معدل الذكور أكثر بأربعة أضعاف بنسبة 60.42%. ويوضح الجدول رقم (1) أدناه نسبة المشاركة في القوى العاملة للفترة 2011 - الربع الثالث من عام 2016:

الجدول 1 معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة

	2011	2012	2013	2014	2015	الربع الثالث من 2016
معدل مشاركة القوى العاملة						
المجموع	39.1	38.1	37.1	36.4	36.7	36.3
ذكور	62.7	61.3	60.4	49.7	59.6	58.5
اناث	14.7	14.2	13.2	12.6	13	13.4
معدل البطالة						
المجموع	12.9	12.2	12.6	11.9	13.1	15.8
ذكور	11	10.5	10.6	10.1	11	13.8
اناث	21.3	19.9	22.1	20.8	22.6	25.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الأردن

ارتفع معدل البطالة الكلي في الأردن بنسبة 2.9٪ ليصل إلى 15.8٪ في الفترة 2011-الربع الثالث من 2016؛ حيث بلغت نسبة البطالة بين الذكور 13.8٪ في الربع الثالث من عام 2016 وذلك بارتفاع نسبته 2.8٪ عن معدل البطالة في عام 2011، وبلغ معدل

بطالة الإناث 25.2% أي بزيادة قدرها 3.9٪ عن المعدل في عام 2011. وهناك تباين كبير بين معدل بطالة الإناث ومعدل بطالة الذكور في الفترة 2011 – الربع الثالث من 2016، حيث بلغ معدل البطالة بين الذكور في بعض الحالات نصف معدل بطالة الإناث كما حدث في الأعوام 2013 و2014 و2015. وكانت أدنى معدلات البطالة بين الإناث والذكور في عام 2012، حيث بلغت 12.2٪ و 19.9٪ و 10.5٪ على التوالي. وكانت أعلى معدلاتها في الربع الثالث من عام 2016، حيث ارتفع إجمالي البطالة بنسبة 2.7٪ ليصل إلى 15.8٪.

وفقا لوزارة العمل، شكل الشباب (15-24) سنة ما يقارب نصف مجموع العاطلين عن العمل في العام 2014، كما شكلوا حوالي 48.3% من العاطلين عن العمل في العام 2015. وشكلت الفئة العمرية (25-39) سنة ما نسبته 41% من العاطلين عن العمل في عامي 2014 و2015. وعلاوة على ذلك، شكلت الفئات المدرجة في الفئة العمرية 40 سنة فأكثر نسبة 8.9% و10.5% من العاطلين عن العمل في عامي 2014 و2015 على التوالي. وينبغي أن يكون هذا مدعاة للقلق حيث أنه يستنتج أن نصف الشباب الذين يبحثون فعليا عن عمل غير قادرين على العثور عليه. وبالإضافة الى ذلك، فإن التحصيل العلمي لا يعتبر ضمانا للحصول على الوظيفة في المملكة حيث أن نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس وما فوقها شكلت 40.3٪ من مجموع العاطلين عن العمل في عام 2015، أي بانخفاض طفيف عن نسبة 40.6٪ في عام 2014. أما المستوى التعليمي الوحيد الآخر الذي له نسبة أعلى أو قريبة هو من يمتلكون أقل من درجة الثانوية وقد بلغت نسبتهم 43.4٪ (لمزيد من التفاصيل راجع الملحق (أ)).

تدل النسبة المرتفعة من العاطلين عن العمل الحاصلين على درجة البكالوريوس أو ما فوقها على البطالة الهيكلية، حيث يوجد عدم توافق بين المهارات التي يطلبها أرباب العمل والمهارات التي يمتلكها الباحثون عن عمل. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون هذا القطاع هو الجزء الذي يشكله أغلبية المغتربين، حيث أن معدلات هجرة العاملين ذوي المهارات تفوق معدلات هجرة العاملين منخفضي المهارات في جميع البلدان تقريبا (دوكيه، 2014)؛ وهذا يشير إلى أنه في حالة عودة المغتربين الأردنيين بشكل جماعي، فإن غالبيتهم ستكون من العاملين ذوي المهارات الذين يحملون درجات دبلوم متوسط وبكالوريوس وما فوق. وفي حالة أولئك الذين يعيشون ويعملون في دول الخليج، فإن غالبية العاملين هم ذوو المهارات العالية ويعملون في القطاعات الطبية وتكنولوجيا المعلومات والقطاعات المالية (غرايبة، 2016) وبما أنهم جزء من القسم الذي يحمل درجة البكالوريوس فما فوق، فمن المرجح أن يجدوا صعوبة كبيرة في العثور على وظيفة.

إن سوق العمل في وضعه الراهن لن يتمكن على الأرجح من استيعاب أي عدد كبير من المغتربين العائدين؛ ومع ذلك، فإن هؤلاء المغتربين سيعودون مع مدخراتهم، وبالتالي فان جزء منهم على الأقل سيكون لديه القدرة على أن يكون مستثمرا وينبغي تشجيعهم على ذلك. وقد استفاد الأردن في السابق من الهجرات الجماعية عندما تم استيعاب هذه الهجرات في الاقتصاد.

3.7. مؤشر الازدهار الأردني

ستنعكس آثار عودة المغتربين على مؤشر الازدهار الأردني الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني. تم إصدار مؤشر الازدهار الأردني عام 2015 كمؤشر يحاول التعرف على نسبة الازدهار لدى الأردنيين وذلك من منظور اقتصادي وبيئي واجتماعي. ويتكون

هذا المؤشر من المحاور الرئيسية الثلاث التالية: الدخل، البيئة المعيشية، وتنمية رأس المال البشري. ويتعلق القسم التالي بالتأثير المحتمل للمغتربين العائدين على هذه المحاور.

الدخل: من المتوقع أن يتحسن محور الدخل مع الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي. وبالإضافة الى ذلك، فإن عودة المغتربين مع مدخراتهم قد تؤدي أيضا إلى زيادة في احتياط النقد الأجنبي. وفي حالة تم توجيه هؤلاء الأردنيين العائدين نحو الاستثمار وريادة الأعمال، فانه من المتوقع أن تكون هناك زيادة خاصة في المحور الفرعي للاستثمار. وعلاوة على ذلك، إذا تم توجيه الأردنيين العائدين نحو ريادة الأعمال فان الصادرات قد تزداد أيضا.

البيئة المعيشية: قد تكون آثار عودة المغتربين على هذا المحور سلبية وذلك لأن البنية التحتية الحالية في الثلاث محافظات الأكثر اكتظاظا بالسكان غير كافية أصلا. وعلاوة على ذلك، فإن الأردن أصلا يفتقر للماء، فسوف يؤدي النمو المفاجئ في عدد السكان إلى مزيد من الضغوط على موارده المائية المحدودة أصلا.

تنمية رأس المال البشري: يجب أن يكون التأثير على هذا المحور إيجابيا حيث أن هؤلاء المغتربين يقومون بإنشاء أعمال تجارية مما يتيح فرصا للعمل، ونظرا لارتفاع متوسط الثروة التي يمتلكها هؤلاء المغتربون، فمن المتوقع أن ينفقوا بعضاً منها على الأنشطة الترفيهية فيعززون مؤقتا السياحة المحلية.

3.8. بورصة عمان

القيمة السوقية هي قيمة الأسهم القائمة للشركات المساهمة العامة. وبلغت القيمة السوقية للأسهم السوقية في عام 1990 ما قيمته 1،293 مليون دينار، وبنهاية الفترة 1990-1995 ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 170٪ لتصل إلى 3،495 مليون دينار. هذا وكان أدنى معدل ارتفاع خلال هذه الفترة في عام 1990 عندما بلغ الارتفاع 7.7% فقط ليصل إلى 32% في عام 1991 والى 34.5% في عام 1992. وكان العام الذي حقق أعلى معدل ارتفاع هو العام 1993 حيث بلغ الارتفاع 50.9% كما بلغت القيمة السوقية 3463.9 مليون دينار. وانخفضت القيمة السوقية بنسبة 1.6% في العام التالي فقط لتزداد بنسبة 2.5% في عام 1995.

الشكل 7 القيمة السوقية 1990-1995

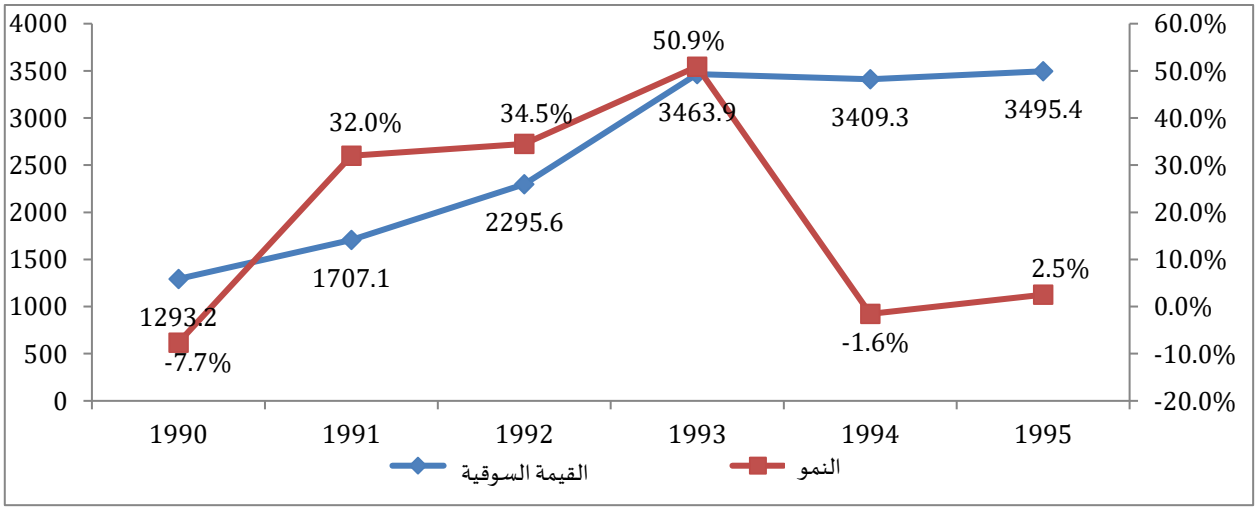

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الإحصائية، البنك المركزي الأردني

وارتفعت القيمة السوقية خلال الفترة 2002-2008 بنسبة مذهلة تساوي 405٪، وذلك من 299,5 مليون دينار في عام 2002 لتصل إلى 25،406 مليون دينار في عام 2008. هذا وارتفعت بدايةً بنسبة 54.6٪ في عام 2003 لتصل إلى 7772.8 مليون دينار، ثم ارتفعت مرة أخرى بنسبة 67.7 ٪ في عام 2004 لتصل إلى 13،033،8 مليون دينار. وفي عام 2006، سجلت أعلى نسبة ارتفاع بلغت 104.6٪ وذلك بقيمة سوقية بلغت 266667.1 مليون دينار. ومع ذلك، فقد انخفضت القيمة السوقية في عام 2007 بنسبة 21٪ لتصل إلى 21،078.2 مليون دينار فقط لتزداد بنسبة 38.6% في عام 2007 وتصل إلى أعلى قيمة لها على الإطلاق والتي بلغت 29214.2 مليون دينار. وفي عام 2008، انخفضت القيمة السوقية مرة أخرى بنسبة 13٪ لتصل إلى 25،406.3 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية لم تصل مرة أخرى إلى القيم المسجلة خلال هذه الفترة حيث بلغت القيمة السوقية في عام 2016 مبلغ 17،339.4 مليون دينار أردني، وهو ارتفاع سلبي بنسبة 47٪ منذ العام 2008.

الشكل 8 القيمة السوقية 2002- 2008

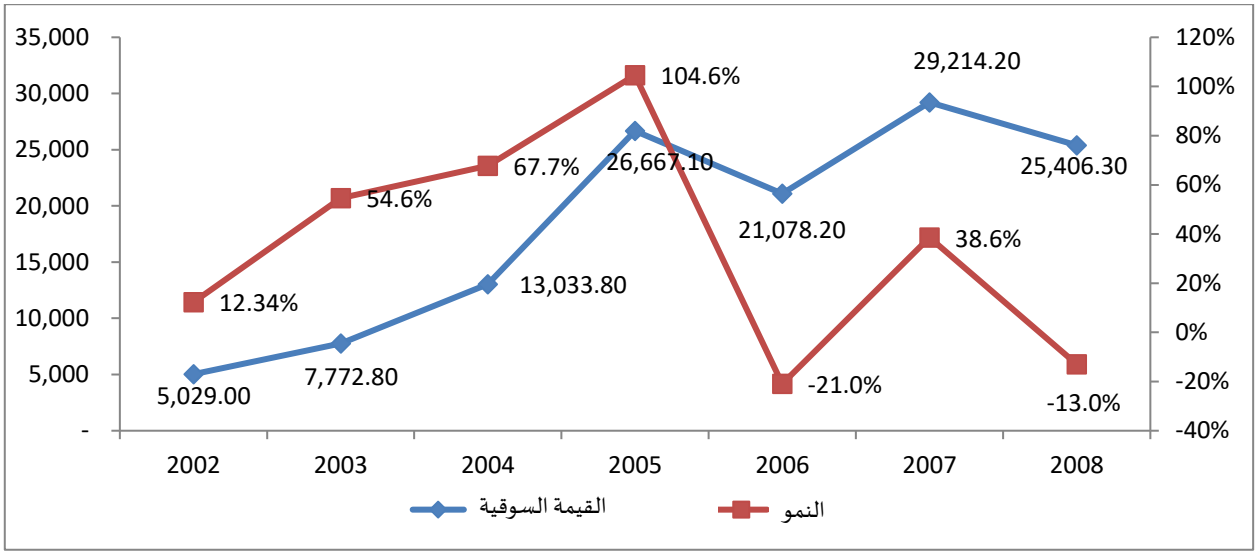

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الإحصائية، البنك المركزي الأردني

ومن المتوقع أن تؤدي عودة المغتربين إلى زيادة القيمة السوقية لبورصة عمان بشكل ملحوظ. وهذا يستند إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الفترات السابقة التي تدفق فيها عدد كبير من الأشخاص الى الأردن. ويبين الشكل أدناه القيمة السوقية للفترة 1990-2016:

الشكل 9 القيمة السوقية 1990-2016

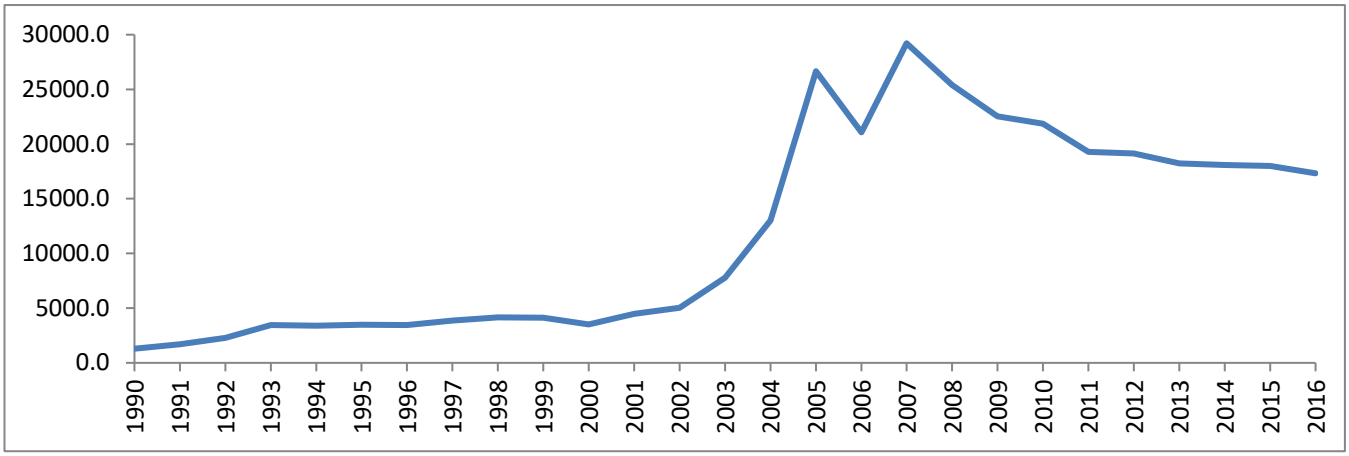

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الإحصائية، البنك المركزي الأردني، سوق عمان للأوراق المالية

يبين رسم الإنفوغرافيك أدناه أثر عودة المغتربين الأردنيين على الاقتصاد الأردني:

4. الحوالات المالية

ان الحوالات المالية هي الأموال التي يرسلها المغتربون إلى بلادهم الأصلية. ووفقا للبنك الدولي، بلغت الحوالات الشخصية في االعالم ما قيمته 552.32 مليار دولار أمريكي في عام 2015، أي بزيادة قدرها 11.2٪ عن 496.65 مليار دولار أمريكي في عام 2011. وسيتناول القسم التالي ثلاثة مواضيع رئيسية هي: آثار الحوالات المالية على الدول المرسلة للمغتربين، واستخدام الحوالات كأداة للتنمية، وتدفقات الحوالات المالية إلى الأردن.

4.1. اثار الحوالات المالية

تمثل الحوالات الفائدة الرئيسية للشتات الأردني في نحو 76 دولة، وهي عدد الدول التي تلقت منها الأردن حوالات شخصية في عام 2015. وتتمثل فوائد الحوالات في زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة والصحة والتعليم (ماير وشيرا، 2013). وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الحوالات لسداد القروض وتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة في البلد الأم، والاستثمار في الأصول الموروثة (ماير وشيرا،2013). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوالات المالية المستخدمة في المعونة الاستهلاكية للأسر لزيادة مستوى معيشة الأسرة لها آثار في مضاعفة الاقتصاد إذا ما أنفقت محليا أو على المنتجات المحلية.

لقد تم التأكيد على أن إجمالي الحوالات المالية لن يؤثر بشكل مفيد على النمو إلا في الدول ذات القطاعات المالية الصغيرة وفيها قيود ائتمانية الكبيرة (ماير وشيرا،2013)، كما هو في الأردن. ووفقا لتقرير سير الأعمال في الأردن أحرز الأردن في مؤشر 'الحصول على الائتمان ما يعادل 'صفر' لسنوات. وعلاوة على ذلك، ووفقا لدراسة أجراها غليتوس في دول مثل الأردن والمغرب ومصر، فإن "القدرة المولدة للنمو" للحوالات أقل من "القدرة على تدمير النمو" في الحوالات المالية المنخفضة (ماير وشيرا، 2013).

وقد تبين أن للحوالات أيضا آثار سلبية على الدولة المستقبلة. حيث قد يرى مستقبلو الحوالات في البلد الأم أن الحوالات المالية هي بديل عن دخل العمل، وهذا بدوره يؤثر على معدل تراكم رأس المال، حيث أن العمالة ورأس المال يكملان بعضهما البعض فيما يتعلق بالإنتاج (ماير وشيرا، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، ففي دولة مثل الأردن، وهو مستورد للمواد الاستهلاكية ويملك قطاعا صناعي محلي ضعيفا، فانه يمكن للحوالات التي تنفق للاستهلاك أن تؤدي إلى زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة التي لا تمتلك الأثر الايجابي الكبير لاستهلاك السلع المنتجة محليا.

ولعل أعظم تشعب للحوالات المالية للأردن ينحصر في الاقتباس التالي:

"تشكل الحوالات المالية مشكلة خطر أخلاقي عن طريق خفض الإرادة السياسية لوضع سياسة الإصلاح. حيث أن الحوالات تعوض الشعوب ضد الصدمات الاقتصادية المعاكسة وتحميهم من السياسة الحكومية بطريقة تحد من تحفيز الأسر للضغط على الحكومة من أجل تنفيذ الإصلاحات التي تسهل النمو الاقتصادي. وبالتالي، يمكن للحوالات أن تؤخر التحسينات المطلوبة للبنية التحتية العامة عن طريق خفض كل من الطلب العام على مثل هذه التحسينات وأيضا خفض احتمالية حدوث هذه الأزمات التي تجعل هذه التحسينات ضرورية "(ماير و شيرا، 2013).

يشرح الاقتباس أسباب التأخر المحتمل للإصلاحات السياسية في الدول المستقبلة للحوالات المالية، وذلك نظرا لأن الحوالات المالية تعوض عن أي قصور في السياسات والصدمات الاقتصادية. كما وتؤخر الحوالات أو تهدئ الطلب على التحسينات في البنية التحتية العامة، والتي يمكن تطبيقها أيضا على الخدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنفق الحوالات المرسلة إلى الأردن على الرعاية الصحية الخاصة أو التأمين، وفي التعليم الخاص أيضاً مما يؤخر الدعوة إلى إصلاح هاتين الخدمتين في القطاع العام.

بالتالي، وإذا تم اتباع نفس المسار المنطقي، في حال كان هناك انخفاض كبير في الحوالات المرسلة الى الأردن، والذي قد يحدث إذا أجبر المغتربين على الرجوع الجماعي أو الرجوع طوعا، فإن الدعوة إلى إصلاح السياسات ستزداد بشكل كبير لأن الظروف المعيشية للأسر المستفيدة من الحوالات ستقل كثيرا. وقد تتأخر هذه الدعوة إلى إجراء الاصلاحات على المدى القصير لأن الدولة في البداية ستشهد نموا اقتصاديا كبيرا نتيجة العودة المفاجئة للمغتربين؛ ومع ذلك، وكما هو مبين في القسم السابق، فإن النمو الاقتصادي ينخفض إذا لم تكن السياسات الحكومية موجهة نحو هذا النمو.

4.2. تدفق الحوالات الى داخل الأردن

سيقدم القسم التالي تحليلاً لتدفقات "الحوالات الشخصية" إلى المملكة. تعرف الحوالات الشخصية من قبل البنك الدولي على النحو التالي :

"الحوالات الشخصية هي مجموع الحوالات الشخصية وتعويضات الموظفين. وتمثل الحوالات الشخصية، وهي بند جديد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، تعريفا أوسع لحوالات العاملين. وتشمل الحوالات الشخصية جميع الحوالات الجارية نقداً أوعيناً بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، بغض النظر عن مصدر دخل المرسل (وبغض النظر عما إذا كان المرسل يتلقى دخل من العمل أو المشاريع أو الممتلكات، أو المنافع الاجتماعية أو أي نوع آخرمن الحوالات أو التصرف في الأصول) والعلاقة بين أفراد العائلة (بغض النظر عما إذا كان الأفراد أقرباء أو غير أقرباء) ". (البنك الدولي)

"الحوالات الشخصية" هي مجموع كل من الحوالات الشخصية وتعويضات الموظفين، وبالتالي ستقدم أرقاماً مختلفة عن تلك المدرجة تحت بند حوالات العاملين من قبل البنك المركزي الأردني. وعلاوة على ذلك، تمثل مصفوفات الحوالات الثنائية للبنك الدولي المصدر الوحيد لتدفقات الحوالات المالية الداخلة والخارجة؛ وهي أيضا المصدر الوحيد المتاح لهذا التحليل بسبب عدم وجود بيانات من الحكومة الأردنية بشأن مصدر الحوالات المالي.

4.2.1. الحوالات الشخصية

استلم الأردن حوالي 3,792 مليار دينار أردني من الحوالات الشخصية خلال العام 2015. وعلاوة على ذلك، فإن حوالي 91% من جميع ايصالات الحوالات الشخصية مصدرها عشرة بلدان فقط؛ وقد ساهمت الحوالات الشخصية من دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 2,7 مليار دينار أردني، أي ما نسبته 71٪ من إجمالي الحوالات الشخصية في هذه الفترة. وتعد المملكة العربية السعودية إلى حد كبير أكبر مصدر للحوالات الشخصية والتي بلغت 1,47 مليار دينار، أي ما يمثل 38,7٪ من إجمالي الحوالات الشخصية للعام 2015. ويوضح الشكل (10) أدناه الحوالات الشخصية السنوية ومعدل النمو للفترة 2011 - 2015.

الشكل 10 الحوالات الشخصية السنوية والنمو 2011 - 2015 (مليون دينار أردني)

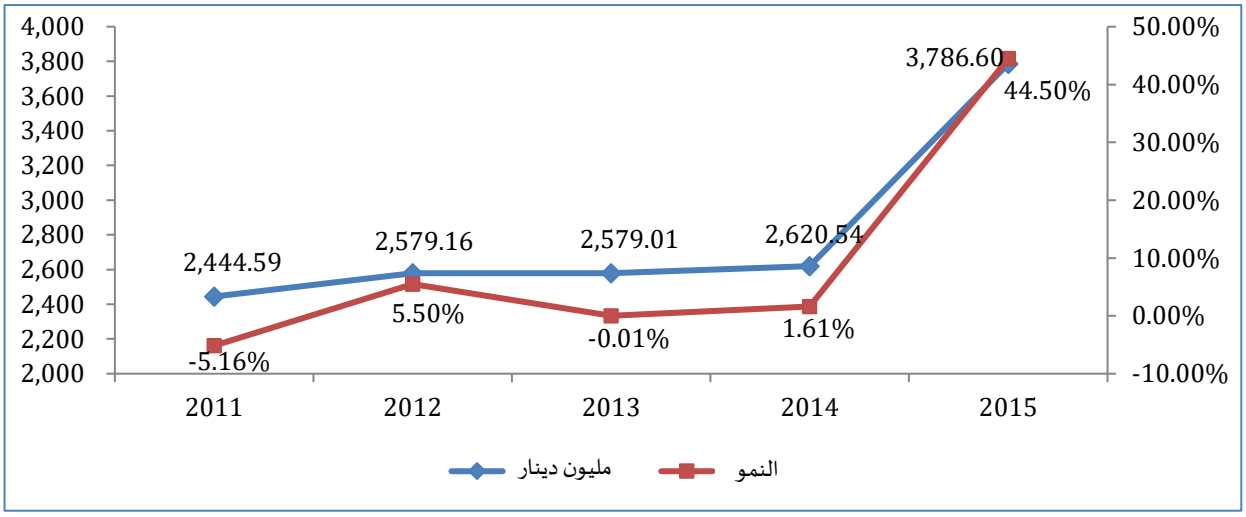

المصدر: مصفوفات الحوالات الثنائية 2010-2015، البنك الدولي

كانت أعلى قيمة للحوالات الشخصية في العام 2015 حيث بلغت 3786.6 مليون دينار، أي ما يمثل نموا بنسبة 44.5٪، بقرابة 1.166.06 مليون دينار، مقارنة مع 2.620.54 مليون دينار للعام 2014. وفي عامي 2013 و 2012، كانت قيمة الحوالات الشخصية مختلفة قليلا، فقد اختلفت بنسبة -0.01٪ في عام 2014 مقارنة بالعام 2013. ومع ذلك، فقد بلغ معدل النمو في عام 2012 ما نسبته 5.5٪ أي 2.444.59 مليون دينار للعام 2011، في حين بلغ معدل النمو في عام 2011 ما نسبته -5.16٪. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي السنة التي ابتدئ فيها الربيع العربي في المنطقة. ويوضح الشكل (11) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية إلى جانب قيمة الحوالات التي تم إرسالها.

يبين رسم الإنفوغرافيك أدناه أعلى عشر مصادر لحوالات المغتربين الشخصية إلى الأردن للعام 2015:

الشكل 11 أكبر عشر مصادر للحوالات الشخصية 2011-2015 (مليون دينار أردني)

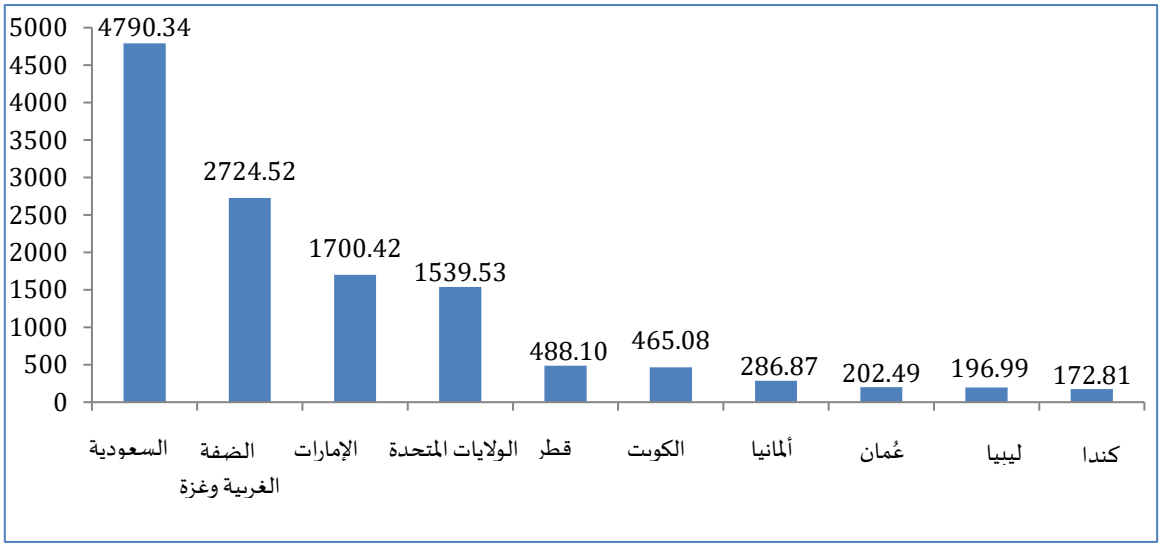

المصدر: مصفوفات الحوالات الثنائية 2011-2015، البنك الدولي

تعد المملكة العربية السعودية إلى حد كبير أكبر مصدر للحوالات الشخصية حيث بلغت 4،790.34 مليون دينار أردني وتمثل 34.2٪ من إجمالي الحوالات الشخصية. وبالتالي، في حال عودة المغتربين المقيمين في المملكة العربية السعودية، فإن الأردن سيخسر المصدر الرئيسي للحوالات. وللاطلاع على توزيع أكثر تفصيلا لتدفقات الحوالات المالية الواردة، يرجى الرجوع إلى الملحق (ب).

4.3 استخدام الحوالات المالية للتنمية

لقد وضحت الأقسام السابقة أهمية الحوالات المالية في الدول النامية مثل الأردن. وقد تم برهنة أن استلام هذه الحوالات له آثار إيجابية وسلبية على الدولة. وسيقدم القسم التالي تحليلا للطرق المختلفة التي تنفذها الحكومات لتوجيه الحوالات المالية بصورة فعالة نحو الاستثمارات، مما يسمح باستخدام الحوالات المالية كأداة للتنمية.

ان المنافسة الرئيسية للدول المرسلة للمغتربين فيما يتعلق باجتذاب ما يجني هؤلاء المغتربين، تكمن في مناخ الاستثمار المفضل والوساطة المالية المتطورة الموجودة في الدول المتقدمة والمستقبلة للمغتربين (بوبيفا، 2006). وعلى الصعيد العالمي، لا تستخدم سوى نسبة صغيرة من تدفقات الحوالات المالية إلى الدول النامية من أجل العمالة والأنشطة المولدة للدخل، حيث تتجه الأغلبية إلى زيادة مستويات المعيشة والإنفاق الاستهلاكي (بوبيفا، 2006). وبالتالي، ينبغي لبلد مثل الأردن أن يعترف بإمكانية الاستثمار في الحوالات المالية ويشجع على استثمار هذه التدفقات الكبيرة. ومع ذلك، عند وضع السياسات ذات الصلة، يجب الاعتراف أيضا بأن تدفقات الحوالات المالية تتألف من عدد كبير من الحوالات التي تتكون من مبالغ صغيرة.

قبل صياغة سياسة تشجع استثمار الحوالات المالية يجب فهم العوامل التي يعتبرها المستثمرين المغتربين هامة. ويوضح الجدول رقم (2) أدناه المقارنة التي أجراها بوبيفا بشأن هذه العوامل المختلفة وأهميتها للمستثمرين المغتربين والمستثمرين الأجانب. لاحظ أن اشارة (+) علامات تدل على أهمية العامل:

الجدول 2: العوامل المؤثرة على المستثمرين الأجانب والمستثمرين المغتربين

العوامل	المستثمرون الأجانب	المستثمرون المغتربون
الاستقرار الاقتصادي والسياسي	+++	+
القواعد المتعلقة بالدخول المجاني وتشغيل الشركات الأجنبية	+++	0
الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر	++	0
سياسة الخصخصة	+++	0
قوانين إعادة الأرباح إلى الوطن	+++	+
الكفاءة الإدارية	+++	+++
تصور الفساد وسياسات مكافحة الفساد	+++	+++
توافر القواعد التي تحدد بوضوح وتسمح للمستثمرين الخروج	+++	0
قوانين موثوقة للمشتريات العامة	++	+
تسهيل الأعمال التجارية		
الإجراءات الإدارية	+++	+++
تشجيع الاستثمار	++	+++
حوافز الاستثمار	+	++
المحددات الاقتصادية		
الاستثمار المتعلق بالموارد		
المواد الخام	+++	+
العوامل التكميلية للإنتاج (العمل)	+++	+++
البنية التحتية المادية	+++	++
الاستثمار المتعلق بالسوق		
حجم السوق	+++	+
نمو السوق	+++	+++
التكامل الإقليمي	++	+
الاستثمار المتعلق بالكفاءة		
الإنتاجية: تعديل تكاليف العمالة	+++	+++
العمالة الماهرة بشكل كاف والعمالة منخفضة التكلفة	+++	+++

الخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية	+++	+++
السياسة التجارية	++	+
اعتبارات أخرى		
الحفاظ على العلاقات العائلية والمجتمعية	0	+++
المكانة الاجتماعية	0	+++
تحسين مستويات معيشة الأسرة	0	+++

المصدر: تحويل الحوالات إلى استثمارات، دانييلا بوبيفا

تجدر الإشارة في الجدول أعلاه إلى أنه على الرغم من وجود تداخل في العوامل التي تعتبر هامة للمستثمرين الأجانب والمستثمرين المغتربين، إلا أن هناك اختلافات أيضا. فعلى سبيل المثال، فإن أهمية البنود المدرجة في إطار تسهيل الأعمال التجارية (الإجراءات الإدارية، وتشجيع الاستثمار، وحوافز الاستثمار) تتركز بشكل أكبر لدى المستثمرين المغتربين من المستثمرين الأجانب. ومن جهة أخرى، إن البنود المدرجة تحت "استثمار الموارد" لها أهمية أكبر للمستثمرين الأجانب من المستثمرين المغتربين، باستثناء بند "العوامل تكميلية للإنتاج (العمل)" التي يجدها كلا النوعين من المستثمرين ذات أهمية كبيرة. وعلاوة على ذلك، ان "حجم السوق" مهم جدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب في حين لا أهمية له بالنسبة للمستثمرين المغتربين؛ ومن ناحية أخرى، يعتبر "نمو السوق" مهماً جداً لكليهما. وهناك عدد من البنود التي وجدها المستثمرون الأجانب والمغتربون على حد سواء ذات أهمية كبيرة وهي كما يلي:

- الكفاءة الإدارية
- تصور الفساد وسياسات مكافحة الفساد
- الإجراءات الإدارية
- العوامل التكميلية للإنتاج (العمل)
- نمو السوق
- الإنتاجية: تكاليف العمالة المعدلة
- العمالة الماهرة بشكل كاف والعمالة منخفضة التكلفة
- الخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية

ومن الجدير بالذكر أن "قوانين إعادة الأرباح إلى الوطن" تعتبر ذات أهمية كبيرة للمستثمرين الأجانب ويرمز إليها بثلاثة اشارات (+) بينما لا يعتبرها المستثمرون المغتربون مهمة. وهذا يدل على أن المستثمرين المغتربين أقل اهتماما بأرباحهم لمغادرتهم بلدهم، بل يهتمون بحفظ هذه الأرباح داخل أوطانهم. كما أن القسم الأخير من هذا الجدول الذي يحمل عنوان "اعتبارات أخرى" له أهمية كبيرة أيضا. ان هذا القسم من الجدول ينطبق فقط على المستثمرين المغتربين ويذهب إلى حد ما في تقديم تفسير لسبب كون بعض البنود مثل حجم السوق والبنية التحتية المادية أقل أهمية بالنسبة لهم من المستثمرين الأجانب. تعتبر البنود المدرجة في هذا القسم بالغة الأهمية بالنسبة للمستثمرين المغتربين وهي كما يلي:

- الحفاظ على العلاقات العائلية والمجتمعية
- المكانة الاجتماعية
- تحسين مستويات المعيشة الأسرية

ان هذه البنود كلها أسباب تشجع المستثمرين المغتربين على استثمار أموالهم في أوطانهم بدلا من استثمارها في بلد إقامتهم رغم تزايد المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الدول النامية ذات الأطر التشريعية والسياسية الأقل تقدما وذات البيئات المالية المحدودة. وعلاوة على ذلك، يمكن الاستنتاج من العوامل التي يعتبرها المستثمرون المغتربون مهمة أن كلاً من الدوافع العقلانية والعاطفية هي وراء الاستثمار في بلدهم الأصلي. ونتيجة لذلك، ينبغي للسياسات الحكومية التي تحاول اجتذاب المستثمرين المغتربين أن تمول هذه البنود الثلاثة بالذات نظرا لأنها مزايا تمتلكها فقط البلد الأم.

لا يمكن تصنيف استثمارات المغتربين كأشكال تقليدية من الاستثمارات (بوبيفا، 2006). وعادة ما تكون استثمارات المغتربين موجهة إلى "عائد آمن ومعقول على الاستثمارات كوسيلة قوية للمعيشة ولرخاء الأسرة" (بوبيفا، 2006). ان هذا النوع من الاستثمار يتضمن شراء الأراضي والشقق. ونتيجة لذلك، يجب الانتباه الى المحددات التالية لاستثمارات المغتربين عند صياغة السياسات المرتبطة بها (بوبيفا، 2006):

- **صغر حجم الاستثمارات نسبيا:** كما ذكر سابقا، فإن تدفقات الحوالات المالية تتألف من عدد من الحوالات التي تتكون من مبالغ صغيرة. ويتطلب ذلك وضع وسائل سياسية وتدخلات تسمح بتجميع هذه الأموال وتنفيذ تدابير تشجع الاستثمارات الأصغر حجما.
- **الافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق بالقطاعات وسوق العمل وقطاع الأعمال:** ينبغي أن تركز السياسات المنفذة لأغراض تشجيع حوالات المغتربين على الاستشارات السوقية بحيث تتيح معلومات السوق وتيسر العلاقات مع الشركات المحلية.
- **خيارات وجهة الاستثمار:** الاستثمارات هي أساسا مبنية على العلاقات الشخصية والأسرية، وليس على الميزة التنافسية التي تمتلكها الدولة. غير أن هذه الممارسة تزيد من المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات القائمة على الاختيار العقلاني.

ينبغي أن تكون الأهداف العامة لأي سياسات حكومية يتم تنفيذها في هذا الصدد على النحو التالي (بوبيفا، 2006):

- استخدام الحوالات لتعزيز التنمية والتحول السلس نحو التنمية الاقتصادية.
- مواءمة الحوالات في خطط الدولة لزيادة إمكانيات الاقتصاد للتنافس في الأسواق الدولية.
- تعزيز قدرة الحوالات على توليد النمو.
- استقرار الآثار المتقلبة مع مرور الوقت.
- جذب المهارات والمعرفة التي يمتلكها المغتربون من أجل التنمية الاقتصادية لبلدهم.
- تضييق الفجوة بين تفضيلات أسر المغتربين في إنفاق الحوالات، والأهداف الحكومية لاستخدام هذه الحوالات.

علاوة على ذلك، يمكن تصنيف ضبط الحوالات المالية في معظمها تحت أحد النماذج التالية (بوبيفا، 2006):

- **إجراءات الأعمال التجارية:** يرتبط هذا النموذج بشكل أساسي بتزويد المغتربين بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار في بلدهم الأصلي. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم المشورة والتدريب في مجال الأعمال والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، والحلقات الدراسية الترويجية، وأدلة وكتيبات خاصة (على غرار دليل الهنود في الخارج لعام 2006)، والمؤسسات العامة المتخصصة في تقديم الخدمات للمستثمرين المغتربين، وتشكيل روابط بين الأعمال التجارية المحلية وأصحاب المشاريع.
- **برامج ريادة الأعمال:** تقدم هذه الأنواع من البرامج دعما مباشرا للمغتربين الراغبين في أن يصبحوا رواد أعمال. ويمكن أن تشمل هذه الأنواع من البرامج ما يلي: المساعدة في خطط الأعمال ودراسات الجدوى والضرائب المباشرة والتنازلات الضريبية والدعم المالي والتمويل المشترك واستيراد الآلات والمعدات بسعر جمركي أقل ومخططات التمويل الصغير.
- **تشجيع الاستثمار في القطاع المالي والوسطاء الماليين:** قد يشمل ذلك المنتجات المالية واستثمارات الأسهم. ومن الأمثلة على ذلك التوريق وإنشاء مصارف لتنمية الحوالات والمشاركة في سوق الأوراق المالية وإنشاء صناديق أسهم.
- **الاستثمار والتبرعات في المشاريع المجتمعية:** ويشمل ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المجتمعات المحلية لهؤلاء المغتربين، فضلا عن أشكال أخرى من منتجات التنمية المجتمعية.

4.4 السياسات والبرامج المختارة من جميع أنحاء العالم

سيقوم القسم الفرعي التالي بعرض سياسات وبرامج مختارة ومثيرة للاهتمام على نحو خاص، هذه السياسات قد تم تنفيذها في دول أخرى ويمكن أن تكون مفيدة إذا نفذت في الأردن ومن قبله.

4.2.2. كتيب الهنود في الخارج

أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الهندية كتيب الهنود في الخارج. وهو مجموعة شاملة من المعلومات المطلوبة للمغترب الهندي لإعداد الأعمال التجارية في الهند. ويتضمن الكتيب، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات التالية (كتيب الهنود في الخارج، 2006):

- الحوافز والامتيازات للهنود غير المقيمين
- بيئة الأعمال التجارية في الهند
- سياسات استثمار المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر
- الإجراءات

- المناطق الاقتصادية الخاصة
- فرص الأعمال من قبل الدولة
- الحوافز الضريبية
- فرص الاستثمار في شكل:
  - الأسهم والأوراق المالية
  - القروض و سحب على المكشوف
  - الممتلكات الغير المنقولة
  - تسهيلات الحوالات المالية

4.2.3. برنامج المكسيك 3*1

بدأ برنامج المكسيك 3*1 في عام 2002 بهدف تطوير المجتمعات التي لديها مستثمرين في الخارج، وذلك من خلال الاستفادة من الاستثمارات المقدمة من خلال المنظمات المجتمعية (البنك الاسلامي للتنمية، 2012). يكتسب البرنامج اسمه من الطريقة التي يعمل بها. فكل بيزو يساهم به المغتربين سيساهم مقابله كل من البلدية والدولة والحكومة الفدرالية ببيزو آخر أيضا (البنك الاسلامي للتنمية، 2012). وتستخدم الأموال التي تم الحصول عليها في إطار هذا البرنامج لتوفير البنية التحتية العامة والاجتماعية في المجتمع المحلي للمغتربين المتبرعين (أبارسيو و ميسيغور، 2012).

4.2.4. برنامج (PARE) مولدوفا

أطلقت مولدوفا برنامجا لجذب الحوالات إلى الاقتصاد (PARE) في عام 2011(جامعة كولومبيا، 2015). وهناك أربعة عناصر رئيسية مدرجة في البرنامج، وهي كما يلي:

- التوعية
- التدريب على تطوير الأعمال لأصحاب المشاريع الميكرو والصغيرة والمتوسطة الحجم
- تمويل الأعمال من خلال مخطط توافقي 1 + 1
- مواصلة دعم المشاريع الميكرو والصغيرة والمتوسطة الممولة من خلال البرنامج

4.2.5. الاستثمار المتعدد الأطراف للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف التابع لمصرف التنمية للدول الأمريكية برنامجا في عام 2004 هدفه الرئيسي يتمثل في مساعدة مرسلي الحوالات والمستلمين على زيادة فرص حصولهم على التمويل والاستثمار في مشاريع التوظيف وتوليد الدخل (فارجاس-لونيدوس، 2006). ويهدف البرنامج إلى تحقيق ذلك من خلال ما يلي (فارغاس-لونيدوس، 2006):

- تطوير المعرفة للمنظمات المجتمعية والتنمية الريفية. وقد شـــمل ذلك مســـاعدة منظمات المغتربين والمنظمات المجتمعية لإدارة مشاريع التنمية الريفية وتعزيزها وتنفيذها في البلد الأم.
- تطوير الخدمات المالية الريفية. ولقد ركز هذا الجزء من البرنامج على تطوير النظام المصرفي في المناطق الريفية.
- تنمية الاستثمار الإنتاجي الريفي. وقد جاء ذلك على شكل تقديم الدعم لرابطات المغتربين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات غير الربحية الأخرى لتقديم خدمات دعم لتنمية الأعمال التجارية في المناطق الريفية.

5. النتائج الرئيسية

تستمد النتائج الرئيسية للدراسة في المقام الأول من استعراض المواد المطبوعة المتعلقة بالمغتربين وحوالات المغتربين؛ وكذلك من تقييم آثار هجرات مماثلة لعدد كبير من الناس إلى الأردن:

- يوجد حوالي ثلاثة أرباع سكان **الأردن** في العاصمة وإربد والزرقاء. وبالتالي، فمن المتوقع أن هذه المحافظات الثلاث هي التي سيعود اليها المغتربين. ولذلك، فإن عودة المغتربين ستزيد من الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية في هذه المحافظات.
- من المرجح أن يؤدي التدفق المفاجئ للأردنيين العائدين ومدخراتهم إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويستنتج ذلك من ملاحظة نمو بنسبة 18.67٪ في عام 1992 مع عودة المغتربين من الكويت، والسنوات الأربع على التوالي في الفترة 2004 - 2007 بنسبة نمو 8٪ أو أعلى بسبب قدوم المواطنين العراقيين.
- يعتمد الأردن بشكل كبير على المستوردات، خاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجاته من الأغذية والطاقة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تؤدي أي زيادة كبيرة في عدد السكان، مثل عودة المغتربين، إلى زيادة المستوردات.
- من المتوقع أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك مع ارتفاع الأسعار. ومن جهة أخرى، ومن أجل موازنة الارتفاع في الأسعار، فإن زيادة حجم السوق والقدرة الشرائية ستكون بمثابة نعمة للشركات المحلية.
- إن سوق العمل في حالته الراهنة لن يكون قادرا على استيعاب أي عدد كبير من المغتربين العائدين. ومع ذلك، فإن هؤلاء المغتربين سيعودون مع مدخراتهم، كما أن جزء منهم على الأقل سيكون لديه القدرة على أن يصبح من رجال الأعمال وينبغي تشجيعهم على القيام بذلك.
- على الرغم من أن الحوالات تقدم فوائد للدول المستقبلة، مثل السماح للأسر والأشخاص المستقبلين بزيادة مستوى معيشتهم والإنفاق على التعليم والاستثمار في الأصول الموروثة، فإن لها أيضا آثاراً ضارة على البلدان المستقبلة. وتشمل ما يلي:
  - قد يعتبر مستقبلو الحوالات في البلد الأم الحوالات المالية كبديل عن دخل العمل؛ مما يسهم في قضايا البطالة الهيكلية التي يواجهها الأردن.
  - يمكن أن تؤدي الحوالات التي يتم إنفاقها في الاستهلاك إلى زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة التي لا تمتلك الأثر المحسن الذي يحوزه استهلاك السلع المنتجة محليا.
  - تعوض الحوالات أي أوجه قصور في السياسات والصدمات الاقتصادية؛ وبالتالي قد تؤدي إلى تأخيرات في الإصلاحات السياسية. ولكن وفي حالة حدوث انخفاض كبير في الحوالات المالية إلى الأردن، سيتم تعظيم النداء الذي يدعو الى الاصلاح السياسي نظراً لتراجع الظروف المعيشية بشكل كبير لتلك العائلات التي تستلم الحوالات.
- وفقا للبنك الدولي، تلقى الأردن حوالات شخصية من 76 دولة في العالم.

- استلم الأردن حوالي 3,792 مليار دينار أردني من الحوالات الشخصية خلال العام 2015. وعلاوة على ذلك، فإن حوالي 91% من جميع ايصالات الحوالات الشخصية مصدرها عشرة بلدان فقط؛ وقد ساهمت الحوالات الشخصية من دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 2,7 مليار دينار أردني، أي ما نسبته 71٪ من إجمالي الحوالات الشخصية في هذه الفترة. وتعد المملكة العربية السعودية إلى حد كبير أكبر مصدر للحوالات الشخصية حيث بلغت 1,47 مليار دينار، أي ما يمثل 38,7٪ من إجمالي الحوالات الشخصية للعام 2015.
- ان المعوقات المفروضة على استثمارات المغتربين هي ما يلي:
  - حجم الاستثمارات الصغير نسبيا: كما ذكر سابقا، تتألف تدفقات الحوالات المالية من عدد كبير من الحوالات التي تتكون مبالغ صغيرة. وهذا يتطلب وضع وسائل سياسية وتدخلات تسمح بتجميع هذه الأموال وتنفيذ تدابير تشجع الاستثمارات الأصغر حجماً.
  - الافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق بالقطاعات وسوق العمل وقطاع المؤسسات: يجب أن تركز السياسات المنفذة لغرض تشجيع حوالات المغتربين على الاستشارات السوقية واتاحة معلومات السوق وتسهيل العلاقات مع الشركات المحلية.
- خيارات وجهة الاستثمار:
  - ان الاستثمارات تستند بشكل رئيسي إلى العلاقات الشخصية والأسرية، ولا تستند الى الميزة التنافسية التي تمتلكها الدولة. غير أن هذه الممارسة تزيد من المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات القائمة على الاختيار العقلاني.
- قد تكون الحوالات أداة فعالة للتنمية إذا كانت السياسات القائمة فعالة. وينبغي أن تكون الأهداف العامة لأي سياسات حكومية مطبقة في هذا الصدد على النحو التالي:
  - استخدام الحوالات المالية لتعزيز التنمية والانتقال السلس نحو التنمية الاقتصادية.
  - مواءمة الحوالات المالية في خطط الدولة لزيادة إمكانيات الاقتصاد في التنافس في الأسواق الدولية.
  - تعزيز قدرة الحوالات المالية على توليد النمو.
  - استقرار الآثار المتقلبة مع مرور الوقت.
  - جذب مهارات المغتربين ومعرفتهم من أجل التنمية الاقتصادية لبلدهم.
  - تضييق الفجوة بين تفضيلات أسر المغتربين في إنفاق الحوالات والأهداف الحكومية لاستخدام هذه الحوالات.
- يمكن تصنيف إدارة الحوالات، في معظمها، تحت أحد الأشكال التالية:
  - **إجراءات الأعمال التجارية:** يتعلق هذا الشكل أساسا بتزويد المغتربين بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار في بلدهم الأم.
  - **برامج ريادة الأعمال:** تقدم هذه الأنواع من البرامج دعماً مباشراً للمغتربين الراغبين في أن يصبحوا رواد أعمال.
  - **تعزيز الاستثمار في القطاع المالي والوسطاء الماليين:** قد يشمل ذلك المنتجات المالية واستثمارات الأسهم.

- **الاستثماروالتبرعات في المشاريع المجتمعية:** يشمل ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المجتمعات المحلية لهؤلاء المغتربين، فضلا عن أشكال أخرى من منتجات التنمية المجتمعية.

6. التوصيات

ان عودة المغتربين يمكن أن تكون بمثابة نعمة للأردن إذا ما تم التعامل معها بشكل صحيح. حيث أن تزايد عدد السكان يستدعي زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار وعكس اتجاه هجرة العقول جزئيا على الأقل. وسيعرض القسم التالي مجموعة من التوصيات لكيفية التحضير الأمثل لعودة المغتربين. ومن الجدير بالذكر أن التوصيات ستهدف أيضاً إلى جذب المغتربين للعودة والاستثمار في الأردن. ولأن سوق العمل لا يمكنه استيعاب مثل هذا العدد الكبير؛ من الأهمية بمكان أن نرى عودة الكثير من المغتربين فرصة لتشجيع ريادة الأعمال. وسيؤدي توجيه هؤلاء العائدين والأردنيين إلى إقامة الأعمال التجارية إلى سلسلة من الآثار المفيدة للغاية؛ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توفير فرص العمل، وربما زيادة الصادرات المحلية وزيادة أعداد أعضاء المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مما يؤدي الى تزويد الحكومة بقاعدة ضريبية أكبر واقتصاد أكثر حيوية يمكن من خلاله استخراج الأموال من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، يجب النظر إلى هؤلاء المغتربين العائدين على أنهم مستثمرون أجانب ويعاملون على هذا النحو. لذلك يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

- **ينبغي تشجيع المغتربين على استثمار جزء من حوالاتهم** اليوم في مختلف الأنشطة الاقتصادية في الأردن. وسيساعد ذلك على بلوغ أهداف النمو الاقتصادي كما سيساعدهم على امدادهم بدخل سيحتفظ به عند عودتهم.
- **توجيه استثمارات المغتربين نحو استثمارات السندات التجارية**. ينبغي توجيه المغتربين العائدين نحو استثمارات السندات التجارية المؤلفة من الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. ومن ثم، ينبغي للأردن أن ييسر إنشاء هذه الأموال.
- **تقديم برنامج التوعية الفعال** في أقرب وقت ممكن. وينبغي تيسير ذلك من خلال المؤسسات الحكومية بالاشتراك مع مختلف غرف التجارة والصناعة. إن المحاولات الأخيرة لتجميع قاعدة بيانات المغتربين من قبل وزارة الخارجية والمغتربين تتيح إتمام هذا النشاط. وينبغي إدراج ما يلي:
  - إدراج الفرص الاستثمارية المتوفرة في الأردن. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:
    - تفصيل القطاعات المختلفة
    - الفرص المتاحة في المحافظات خارج عمان
    - لا ينبغي أن تكون الفرص المدرجة مشاريع واسعة النطاق فقط
    - فوائد الاستثمار في بعض المناطق (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مناطق التنمية، الخ)
  - حوافز هيئة الاستثمار الأردنية والحوافز الأخرى المتاحة للمستثمرين. ومع ذلك، يجب أن يذكر ذلك بطريقة واضحة وموجزة.
  - معلومات عن مصادر التمويل، وأسعار الفائدة، إلخ. بالإضافة الى ذلك، تقديم معلومات وتفاصيل عن تمويل المليار دينار التي أنشأها البنك المركزي الأردني لغرض إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - معلومات عن الضرائب.
  - إدراج اتفاقيات التجارة القائمة المختلفة، حيث يمكن تصدير المنتجات الأردنية بسهولة.
  - تقديم قائمة بحاضنات الأعمال التجارية، وشركات رأس المال الاستثماري، والجمعيات الإرشادية الموجودة في الدولة.

- معلومات عن اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي.

- **ادخال خدمة الشباك الواحد.** السماح للمستثمرين المغتربين العائدين بالاستفادة من خدمة الشباك الواحد. مما يقلل الوقت ويسهل عملية فتح مشروع تجاري في الأردن. وينبغي أن يشمل ذلك السماح بإتمام جميع الإجراءات، بما في ذلك معظم عمليات أمانة عمان الكبرى ليتم اتمامها وتسديدها في مكان واحد. وقد ذكر أحدث تقرير لسير الأعمال أنه في الأردن يستغرق "البدء بنشاط تجاري" 12 يوماً وذلك لإتمام الإجراءات في ثلاثة مواقع مختلفة. هذه الإجراءات يمكن أن تستهلك المزيد من الوقت ان كان هناك عدد كبير من المستثمرين الذين يحاولون استكمال الإجراءات في وقت واحد.
- **تشجيع الاستثمار في المحافظات.** لا تزال المحافظات غير متطورة إلى حد كبير وينبغي تطويرها، حيث أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة فيها. وينبغي إعطاء الأولوية لوضع خريطة استثمارية لبعض المحافظات وتوزيعها. وسيتيح توزيع الاستثمارات بين المحافظات الأخرى غير عمان خلق فرص العمل في هذه المحافظات وبالتالي الحد من الهجرة الداخلية إلى العاصمة التي يشهدها الأردن حاليا؛ مما يوقف أي ضغط آخر على الهياكل الأساسية غير الكافية أصلا. وعلاوة على ذلك، يمكن تقديم حوافز بمختلف الأشكال لمن يستثمر في هذه المحافظات. وقد تشمل الحوافز التي يمكن تقديمها للمستثمرين ما يلي:
  - التوسع في قدرة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على تمويل المشاريع.
  - حث منظمات التمويل على زيادة وجودها في المحافظات.
  - إنشاء خدمات متخصصة تقدمها هيئة الاستثمار الأردنية للجهات المستثمرة في المحافظات.
  - تسهيل عملية تسجيل وبدء النشاط التجاري في المحافظات.
  - زيادة فعالية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في المحافظات.
  - تحسين البنية التحتية في بعض المناطق التي تفتقر إليها.
  - استخدام منظمات المجتمع المدني في المناطق النائية من المحافظات كمصادر للمعلومات ولتيسير توظيف رأس المال البشري.
  - تقديم حوافز ضريبية مدروسة جيدا للمستثمرين في المحافظات
- **تنفيذ برامج التنمية المجتمعية** على غرار مخطط 3*1 المنفذ في المكسيك. وسيتيح إدخال مثل هذا البرنامج المطابق تطوير البنية التحتية في المحافظات الأقل نموا بتكلفة أقل للحكومة. ومن شأن هذا النوع من البرامج إذا ما تم تنفيذه بشكل جيد، أن يحقق منافع اقتصادية أيضا حيث أن هذه المحافظات تصبح أكثر تطورا وتنمو اقتصاداتها المحلية.
- **تنفيذ مخطط استثماري غير قابل للإعادة إلى الوطن** على غرار المخطط المعمول به حاليا في الباكستان وينبغي توسيع نطاقه. ويتيح هذا المخطط استيراد بعض السلع الرأسمالية؛ والسلع المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وذلك لاعداد شركات التصنيع من خلال توفير درجات متفاوتة من الإعفاءات الجمركية. ويتضمن المخطط ما يلي **(مع ذلك، ينبغي أن يكون مصمما حسب احتياجات الأردن):**
  - ان الصناعات التالية مدرجة في المخطط الاستثماري غير القابل للإعادة الى الوطن:
    - الفنادق والموتيلات
    - صناعة البناء

- دور السينما واستوديوهات الأفلام
- الشحن النقل
- التنظيف الجاف
- المواصلات

- **ينبغي معاملة المغتربين العائدين بصفة مؤقتة كمستثمرين أجانب** وتوفير نفس المزايا لضمان عدم إهدار المدخرات التي يعودون بها في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل شراء العقارات.
- **تشجيع التدريب على ريادة الأعمال** للمغتربين خلال فصل الصيف عند زيارتهم للوطن أو من خلال السفارات. ينبغي توفير التدريب من قبل كيانات مختلفة إما مجانا أو مقابل الحد الأدنى من الرسوم. ويمكن توفير هذا التدريب من قبل المنظمات غير الحكومية أو الجامعات أو جمعيات القطاع الخاص ذات الصلة. وسيساعد هذا النوع من التدريب على التقليل من تعثر الشركات المنشئة حديثا الى أدنى خطر، وكذلك تشجيع المغتربين على أن يصبحوا رواد أعمال.
- **الحصول على التمويل**. يعتبر عدم امكانية الحصول على التمويل تحدياً كبيراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن (نصر والعبد، 2013). وقد هيمن القطاع المصرفي بشكل كبير على النظام المالي في الأردن. ومع ذلك، فإن القطاع المصرفي أقل منافسة ويلعب دورا محدودا فيما يتعلق بالوساطة المالية بالمقارنة مع الدول الأخرى متوسطة الدخل (نصر والعبد، 2013).على الرغم من أن المصارف تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن 11٪ فقط من قروضها تذهب إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهو معدل منخفض عند النظر إلى أن متوسط الأسواق الناشئة هو 25٪(نصر والعبد، 2013). بالإضافة الى ذلك؛ تلعب المؤسسات المالية غير المصرفية دورا ثانويا فيما يتعلق بالوساطة المالية (نصر والعبد، 2013). ويجب تصحيح الوضع الراهن في الأردن فيما يتعلق بالحصول على التمويل إذا كان يرغب أن يستثمر المغتربون العائدون في الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة.
- **سندات التنمية** تم اصدارها من قبل البنك المركزي الأردني في أواخر عام 2015. ويوصى بأن يتم إصدار هذه السندات على وجه التحديد لتمكين المغتربين من الاستثمار المباشر في مناطقهم الأصلية وربما زيادة معدل نجاحهم.
- **ينبغي التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الصناعي** من أجل تشجيع المغتربين على الاستثمار في هذا القطاع.
- **تحفيز الاستثمار في بورصة عمان:** من خلال اعادة تأسيس ثقة المستثمرين في السوق المالي وايضا تنويع الادوات الاستثمارية عن طريق صناديق الاستثمار

7. الملحق (أ)

الاقتصاد الأردني

7.1 السكان

الجدول أ-1: سكان الأردن حسب المحافظات 2015

المحافظة	السكان	%
عمان	4،007،526	%42,04
البلقاء	491،709	%5،16
الزرقاء	1،364،878	%14،32
مادبا	189،192	%1،98
اربد	1،770،158	%18،57
جرش	549،948	%5،77
المفرق	237،059	%2،49
عجلون	176،080	%1،85
الكرك	316،629	%3،32
الطفيلة	96،291	%1،01
معان	144،082	%1،51
العقبة	188،160	%1،97
المجموع	9،531،721	**%100،00**

المصدر: تعداد السكان والمساكن لعام 2015، دائرة الاحصاءات العامة

7.2 الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

الشكل أ-7: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، 2011 - 2015

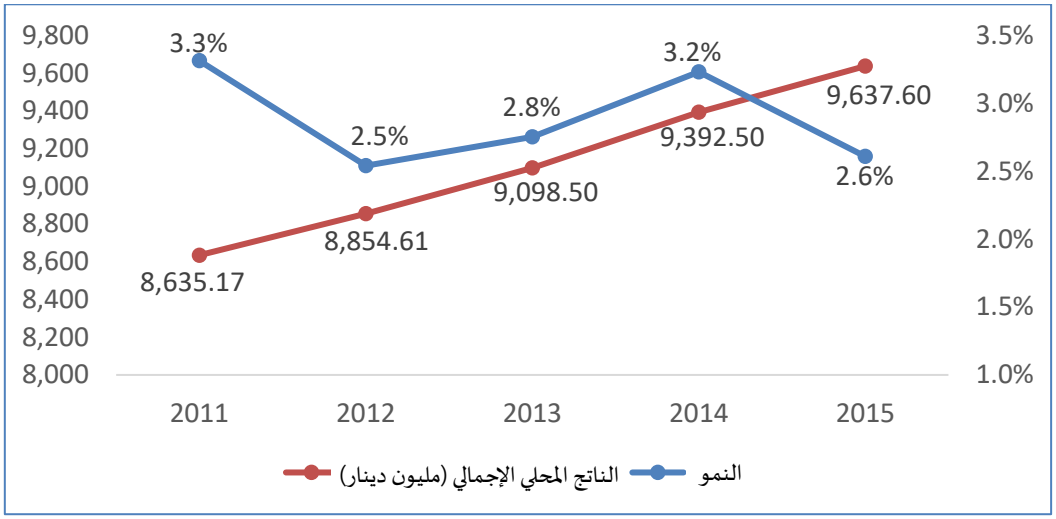

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية للبنك المركزي الأردني

الشكل أ-2: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، 1990 - 1995

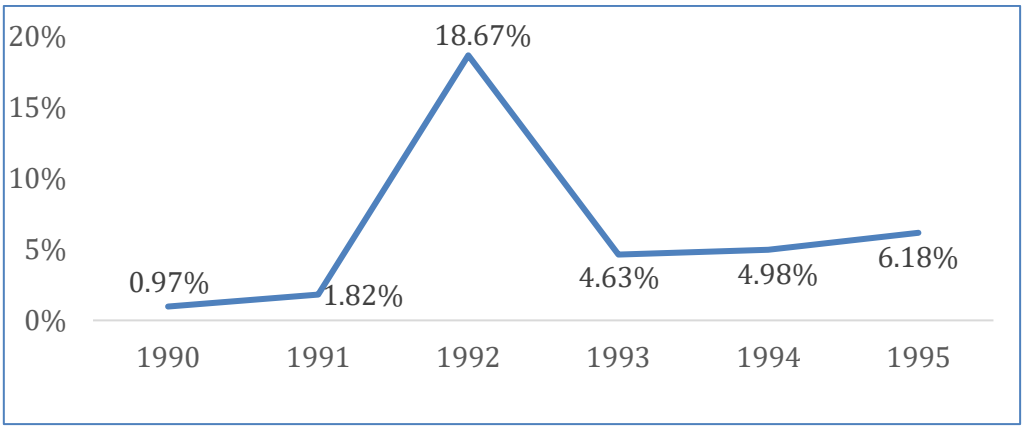

المصدر: مؤشرات تنمية البنك الدولي

الشكل أ-8: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، 2003 - 2008

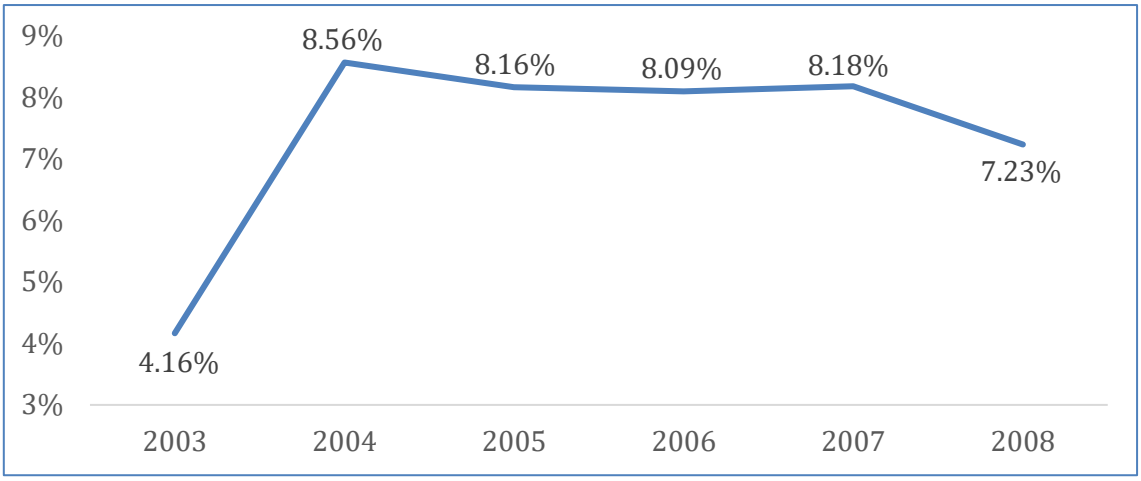

المصدر: مؤشرات تنمية البنك الدولي

الشكل أ-4: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، 1990 - 2015

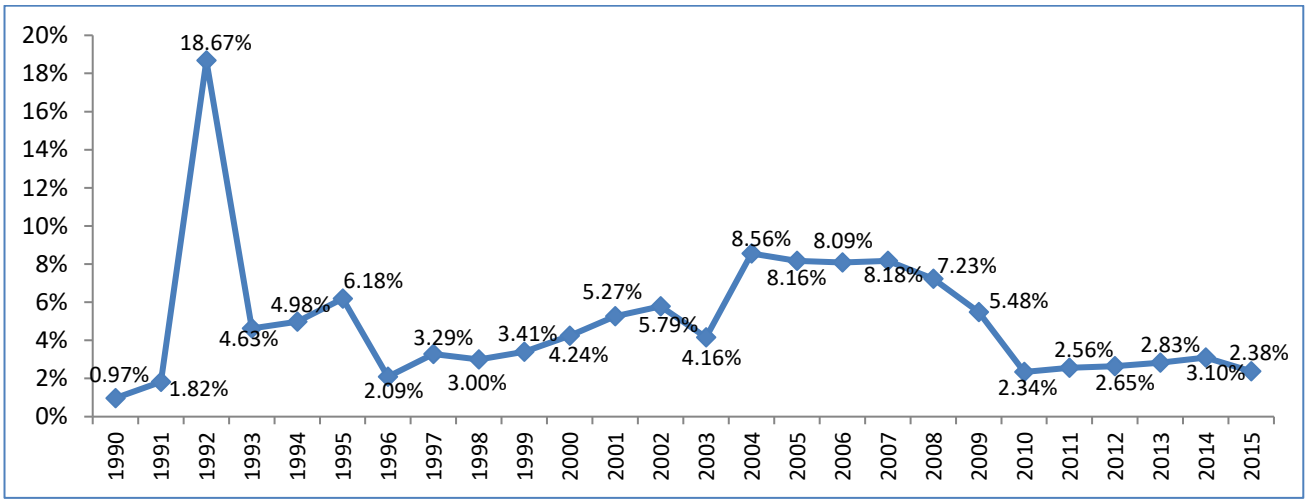

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

7.3 الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

الشكل أ-5: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، 2011 - 2016

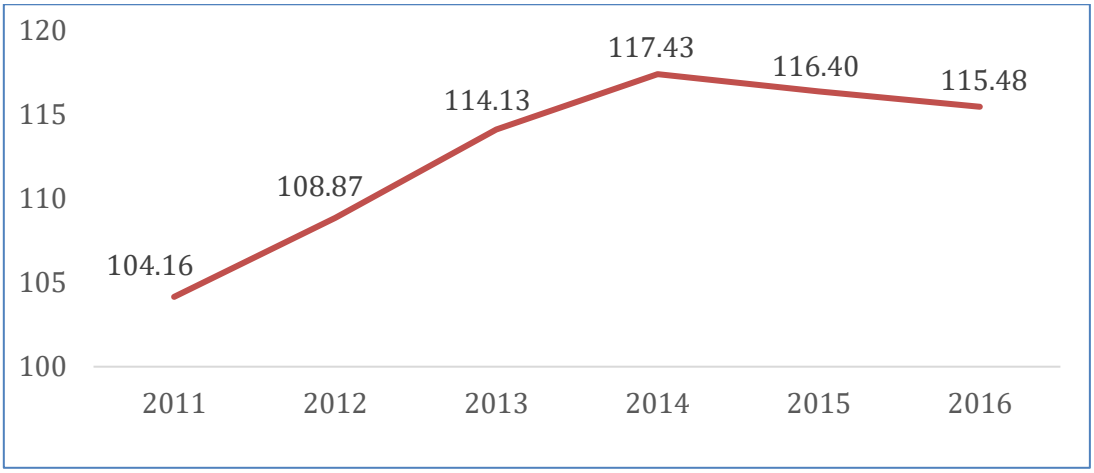

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

الشكل أ-6: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، 1989 - 1995

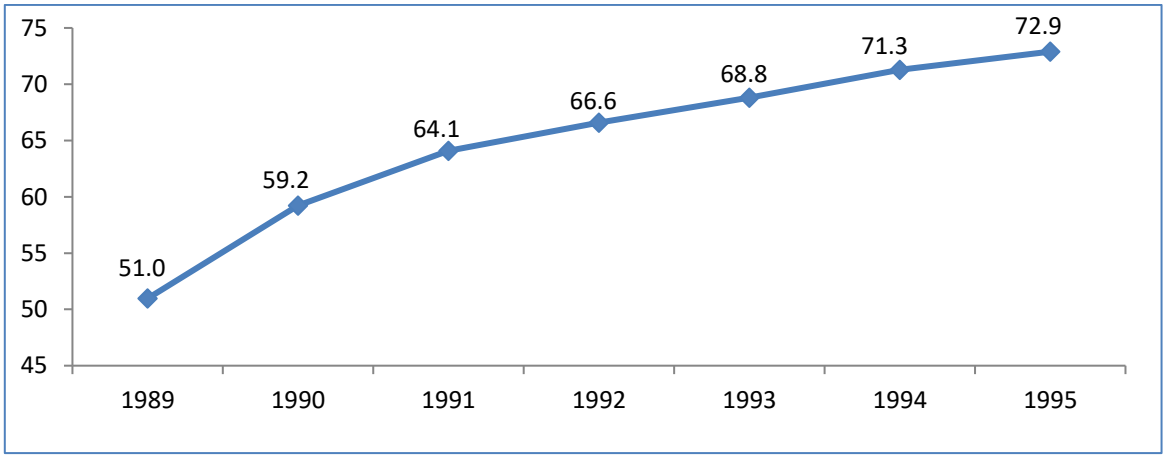

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ-7: مؤشر أسعار الاستهلاك، 2001 - 2006

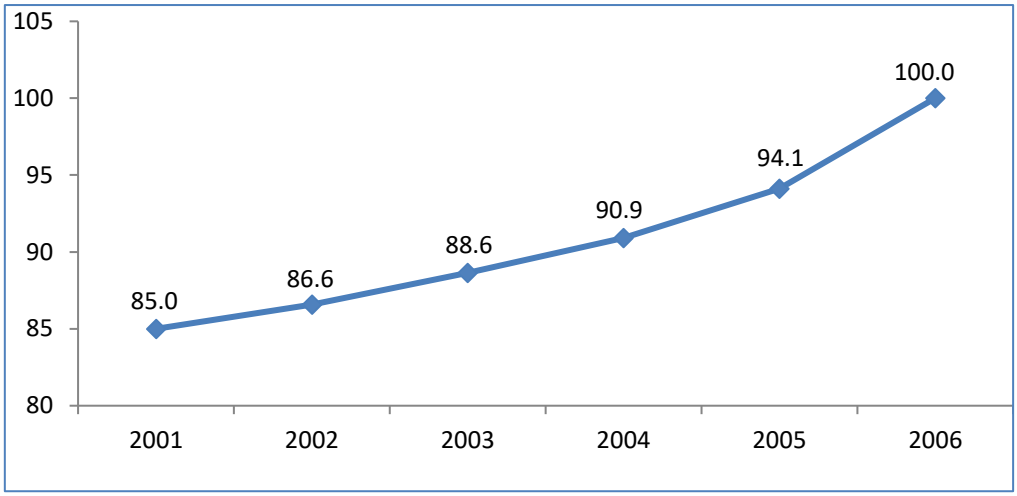

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ-8: التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك، 1990-2016

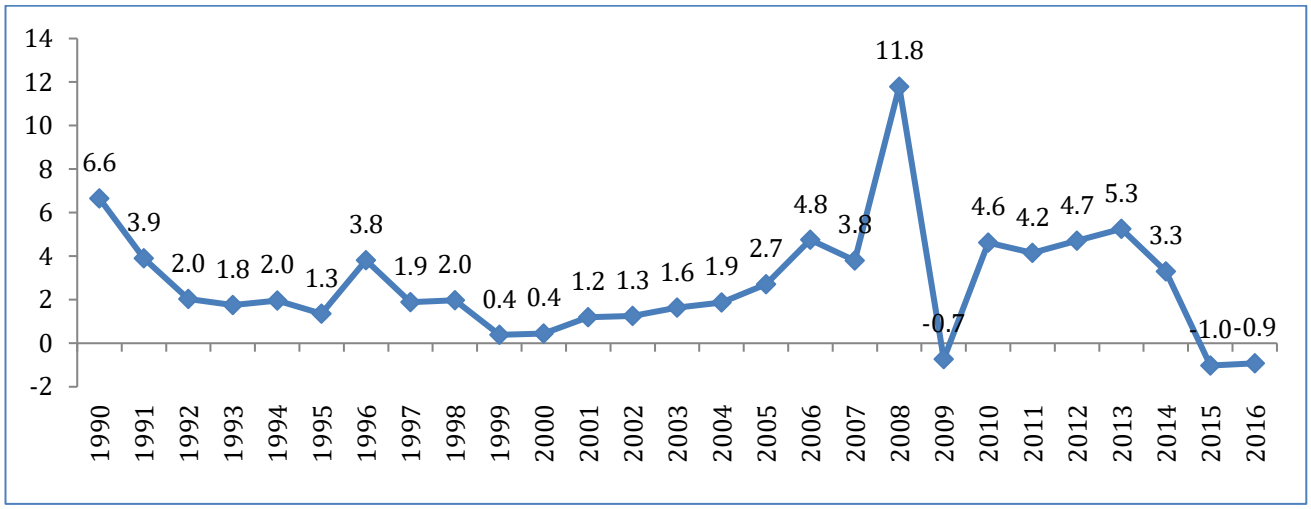

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

7.4 التجارة

7.4.1 المستوردات

الشكل أ-9: المستوردات، 2011 – 2015 (مليون دينار أردني)

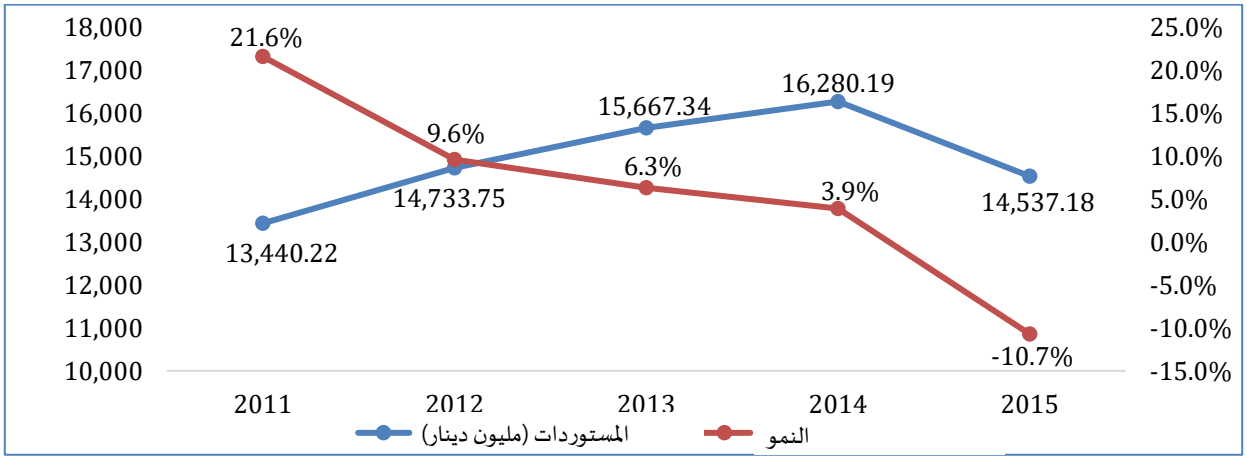

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الأردن

الشكل أ-10: المستوردات، 1988 – 1993 (مليون دينار أردني)

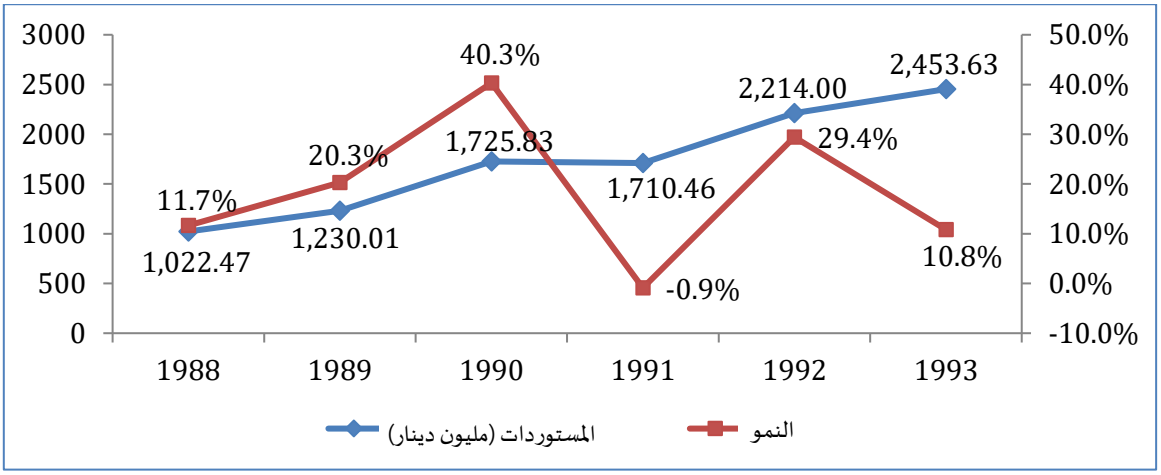

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردن

الشكل أ-11: المستوردات، 2001 – 2006 (مليون دينار أردني)

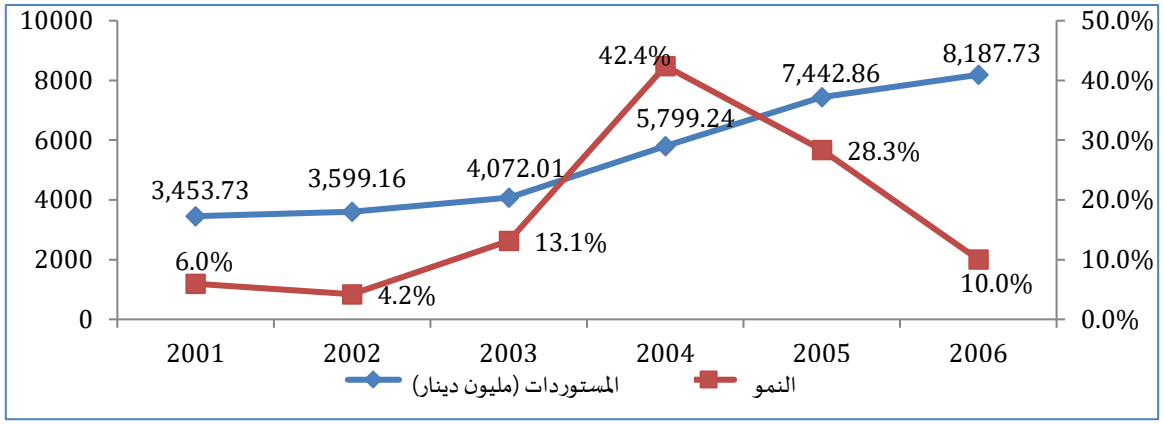

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

الشكل أ-12: ارتفاع المستوردات، 1990 - 2015

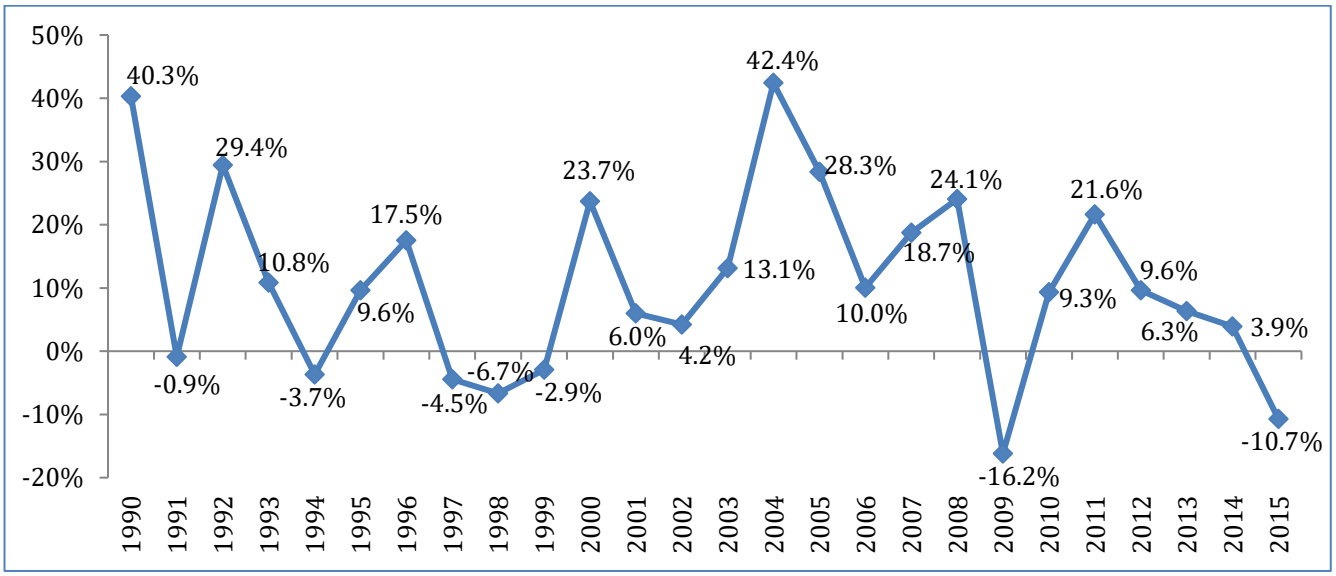

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

7.4.2 الصادرات

الشكل أ-11: الصادرات، 2011 - 2015

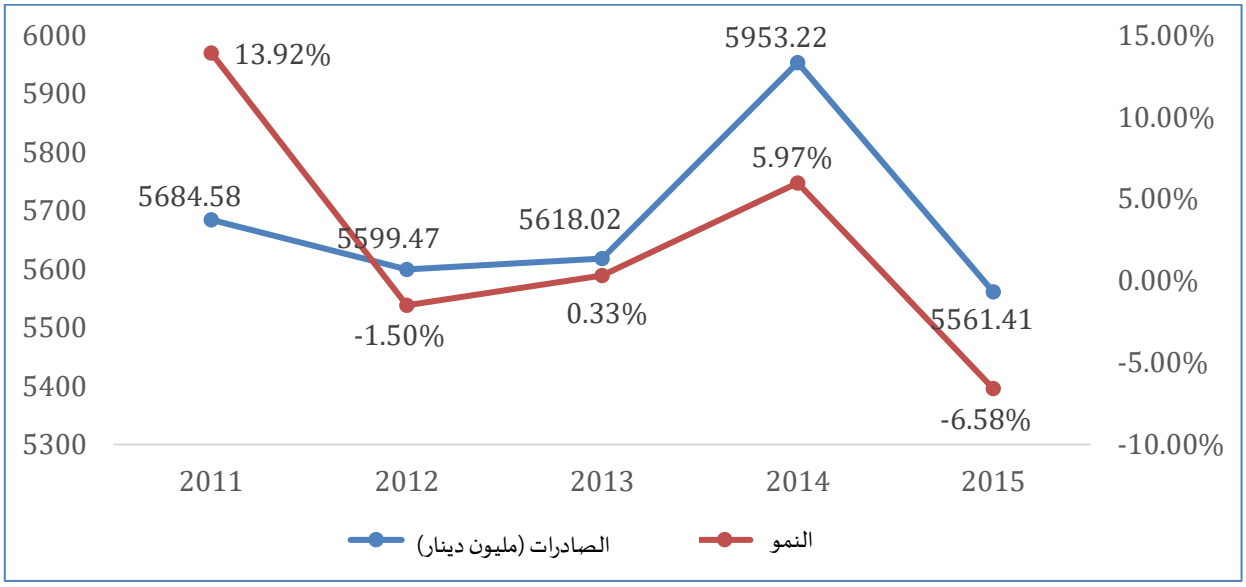

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن

7.5 التمويل العام

7.5.1 الايرادات العامة

الشكل أ 12: الايرادات العامة، 2011 – 2015 (مليون دينار أردني)

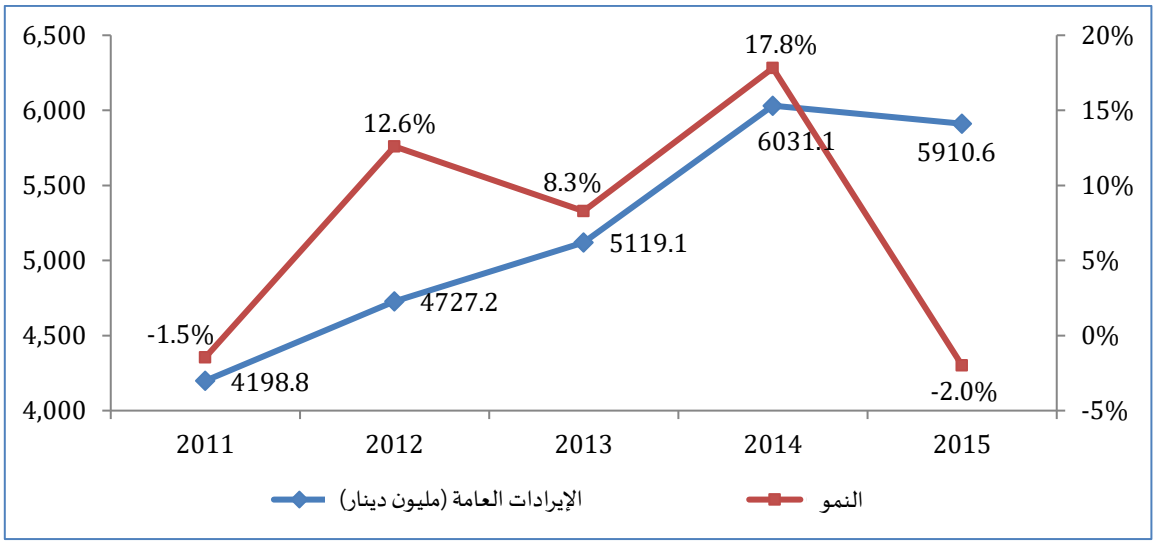

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

الشكل أ -13: الايرادات العامة، 2002 – 2006 (مليون دينار أردني)

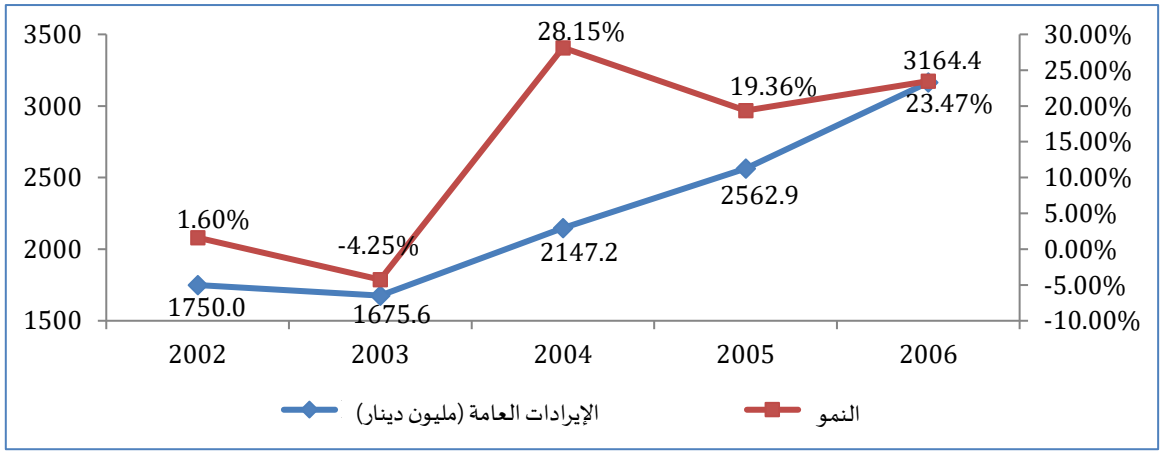

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ -14: الايرادات العامة، 1991 – 1995 (مليون دينار أردني)

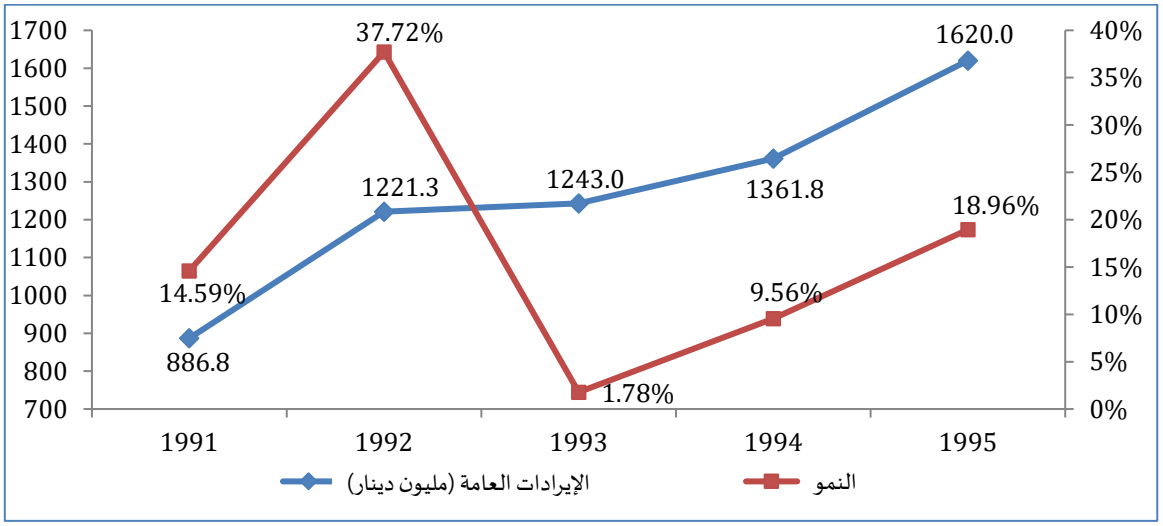

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ- 15: نمو الايرادات العامة، 1990 - 2015

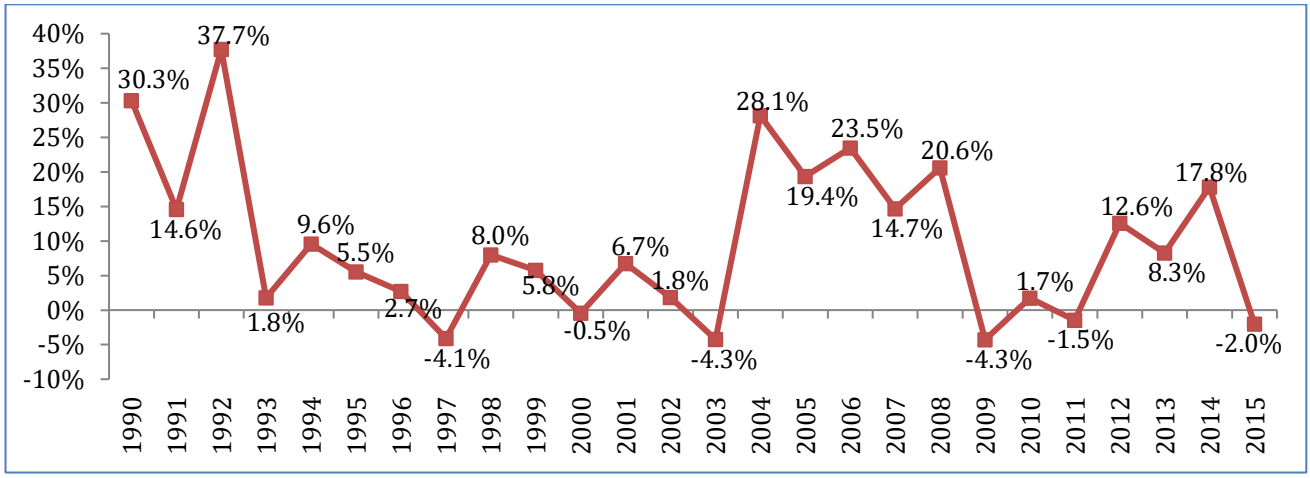

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

7.6 الإنفاق العام

الشكل أ- 16 الإنفاق العام، 2011 – 2015 (مليون دينار أردني)

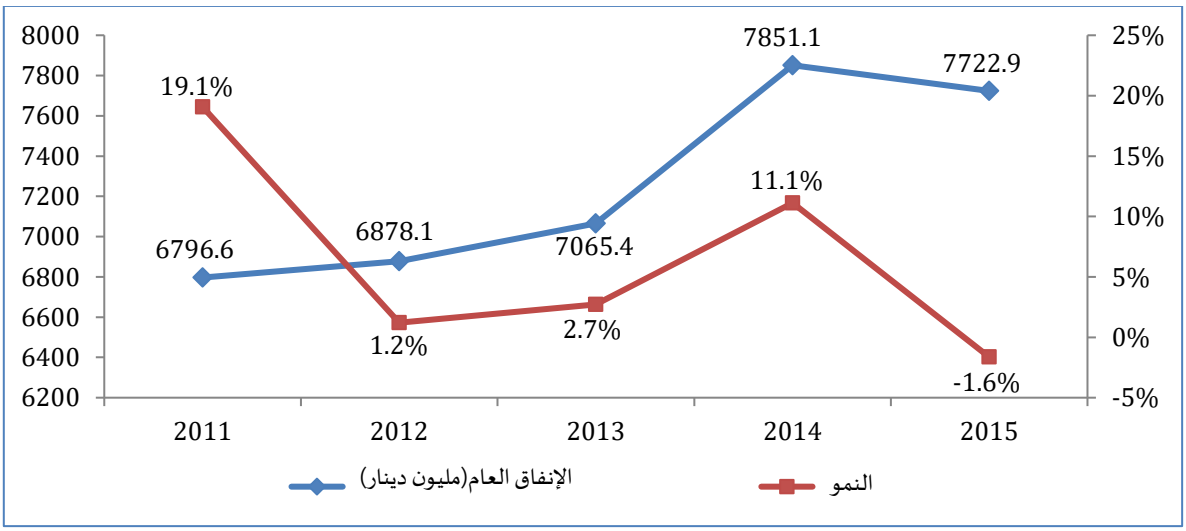

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

الشكل أ- 17: الإنفاق العام، 2002 – 2006 (مليون دينار أردني)

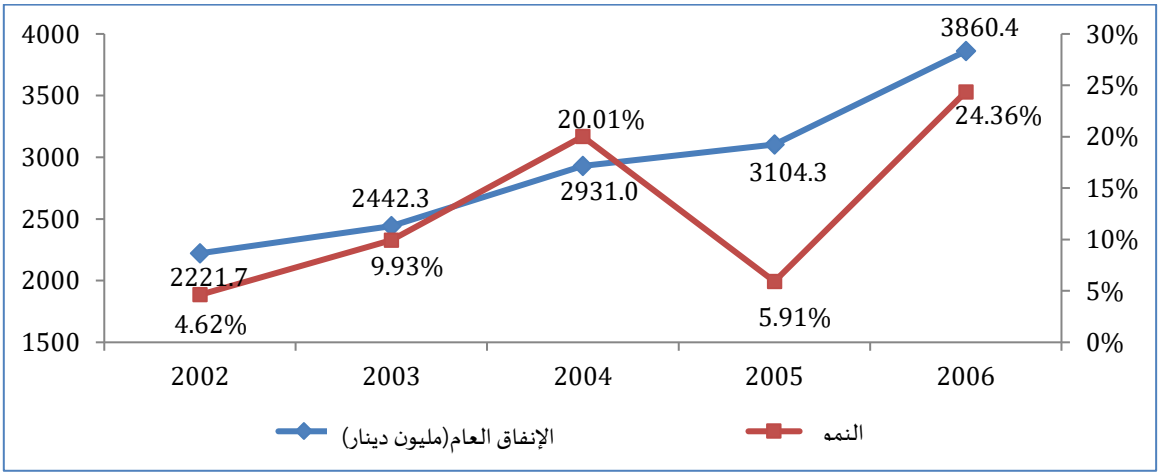

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ -18: الإنفاق العام، 1991 – 1995 (مليون دينار أردني)

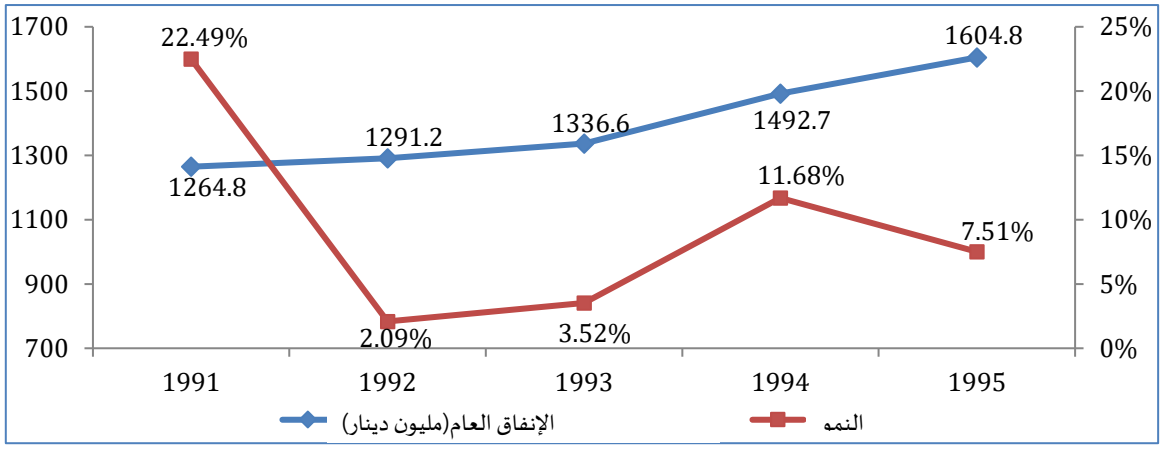

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون"، البنك المركزي الأردني

الشكل أ-19: نمو الإنفاق العام، 1990 - 2015

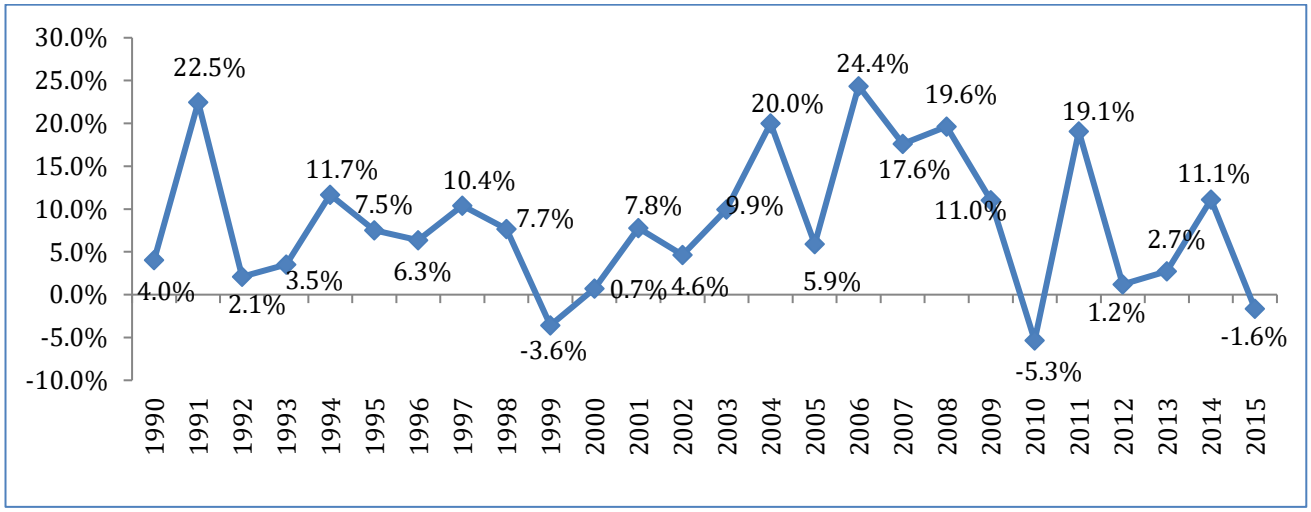

المصدر: البيانات الاحصائية السنوية "الخمسون" وقاعدة البيانات الاحصائية، البنك المركزي الأردني

7.7 سوق العمل

7.7.1 معدل مشاركة القوى العاملة

الشكل أ-20: معدلات مشاركة القوى العاملة

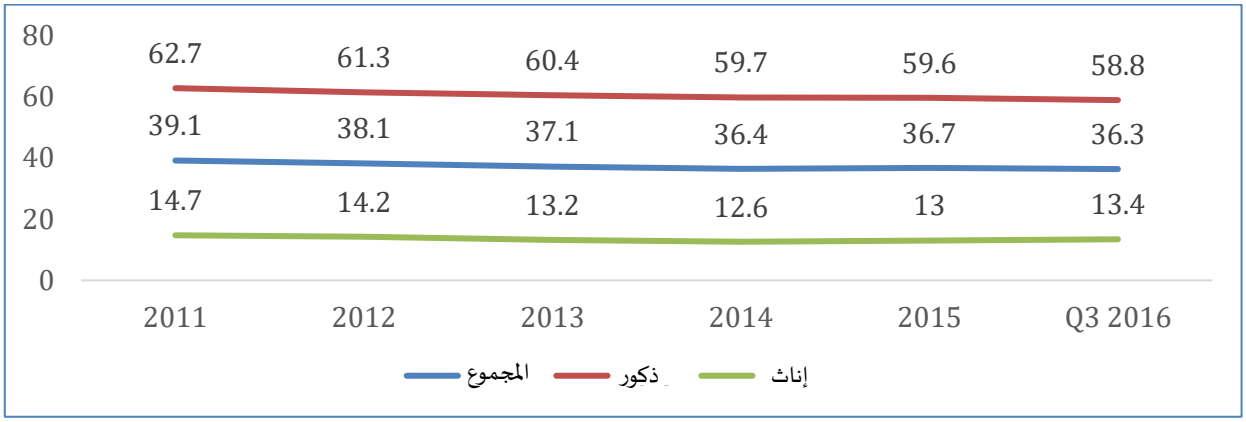

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الأردن

7.7.2 البطالة

الشكل أ-21: معدل البطالة، 2011 – الربع الثالث من 2016

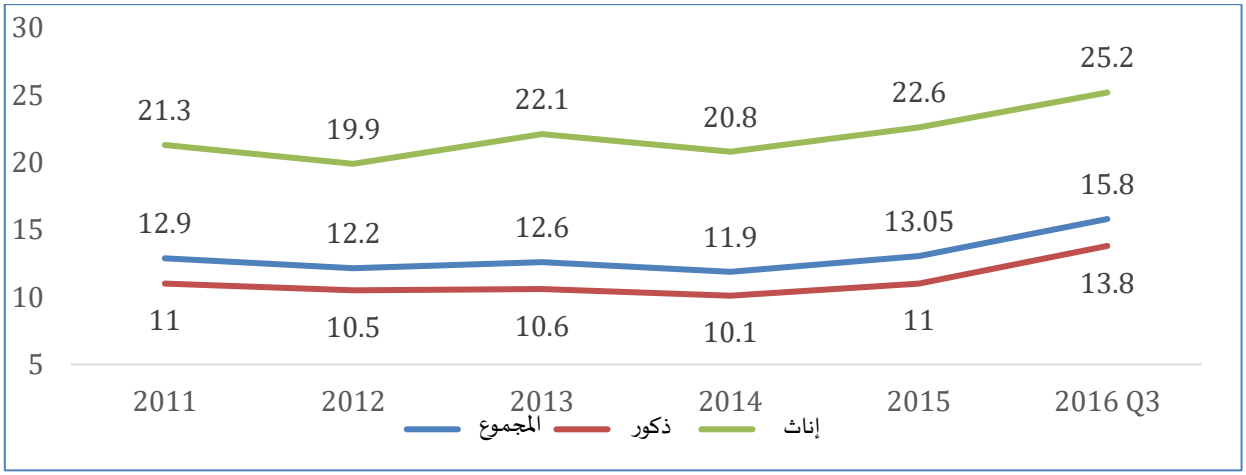

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن

الجدول أ-22: معدل البطالة حسب المحافظة

المحافظة	2014	2015
عمان	10.3	11.5
البلقاء	15.1	12.2
الزرقاء	10.2	13.4
مادبا	12.2	15.7
اربد	13.2	14

المفرق	15	15.2
جرش	12.7	11.9
عجلون	14.2	14
الكرك	12.6	14.9
الطفيلة	15.4	15.7
معان	15.4	16.8
العقبة	10.5	12.7

المصدر: سوق العمل الأردني بالأرقام 2016، وزارة العمل

الجدول أ-23: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	2014	2015
24-15	%49.7	%48.3
39-25	%41.14	%41.1
40 فما فوق	%8.9	%10.5

المصدر: سوق العمل الأردني بالأرقام 2016، وزارة العمل

الجدول أ-24: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	2014	2015
أمي	%0.5	%5..
أقل من ثانوية عامة	%43.7	%43.3
ثانوية عامة	%7.3	%6.5
دبلوم متوسط	%7.9	%9.3
بكالوريوس فما فوق	%40.6	%40.3

المصدر: سوق العمل الأردني بالأرقام 2016، وزارة العمل

8. الملحق (ب)

تدفقات التحويلات الواردة

1. 2015

على الرغم من أن الأردن يتلقى حوالات شخصية من 76 بلداً منفصلا في عام 2015، قدمت عشر دول فقط ما يقارب 91٪ من هذه الحوالات. ويوضح الشكل (ب-1) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية في عام 2015:

الشكل ب-1: أكبر عشرة مصادر لإرسال الحوالات في عام 2015 (مليون دينار أردني)

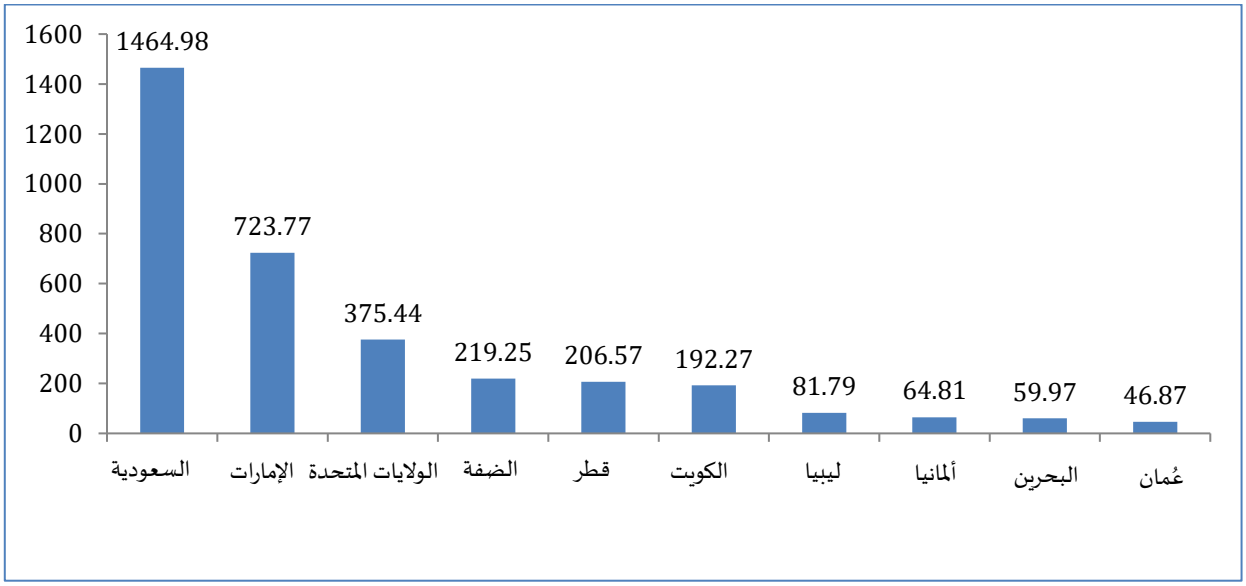

المصدر: مصفوفة الحوالات الثنائية 2015، البنك الدولي

كانت المملكة العربية السعودية الى حد كبير أكبر مصدر للحوالات الشخصية في عام 2015، حيث بلغت حوالي 38.7٪، أي ما يعادل 1464.98 مليون دينار من إجمالي الحوالات الشخصية خلال العام. وكانت دولة الامارات العربية المتحدة ثاني أكبر مصدر للحوالات الشخصية مع أقل من نصف حوالات المملكة العربية السعودية حيث بلغت 723.77 مليون دينار، وتمثل 19.1٪ من إجمالي الحوالات الشخصية. وكان ثالث أكبر مصدر هو الولايات المتحدة حيث بلغ 375.44 مليون دينار، تليها الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة 219.25 مليون دينار. ومن ناحية أخرى، تجدر الاشارة إلى أن الضفة الغربية وغزة كانتا في العامين 2011 و2012 أكبر مصدر للحوالات الشخصية. وكانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي من ضمن أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية هي ألمانيا بقيمة 64.81 مليون دينار. ولوحظ أن ثمانية دول من الدول المبينة في الشكل هي دول عربية ستة منها أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وقد لوحظ أيضا أن البحرين قد حلت محل كندا.

2. 2014

لقد حصل الأردن على مبلغ 2،620.54 مليون دينار أردني من الحوالات شخصية من ثمانين دولة منفصلة، ساهمت ب 90.1٪ منها أكبر عشرة مصادر. وبلغت تدفقات الحوالات الشخصية من المملكة العربية السعودية حوالي 1015.27 مليون دينار في عام 2014، وبالتالي شكلت 38.7٪ من إجمالي الحوالات الشخصية. وكانت ثاني أكبر مصدر للحوالات الشخصية هي الامارات العربية المتحدة بقيمة 495.28 مليون دينار تليها الولايات المتحدة بقيمة 260.15 مليون دينار. وقد لوحظ ان دولتين فقط من أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية للأردن في هذا العام لم تكن دول عربية وهما الولايات المتحدة وألمانيا. وعلاوة على ذلك، من بين ثمانية دول عربية مصدرة للحوالات هنالك سبعة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويوضح الشكل (ب-2) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية في عام 2014:

الشكل ب-2: أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية، 2014 (مليون دينار أردني)

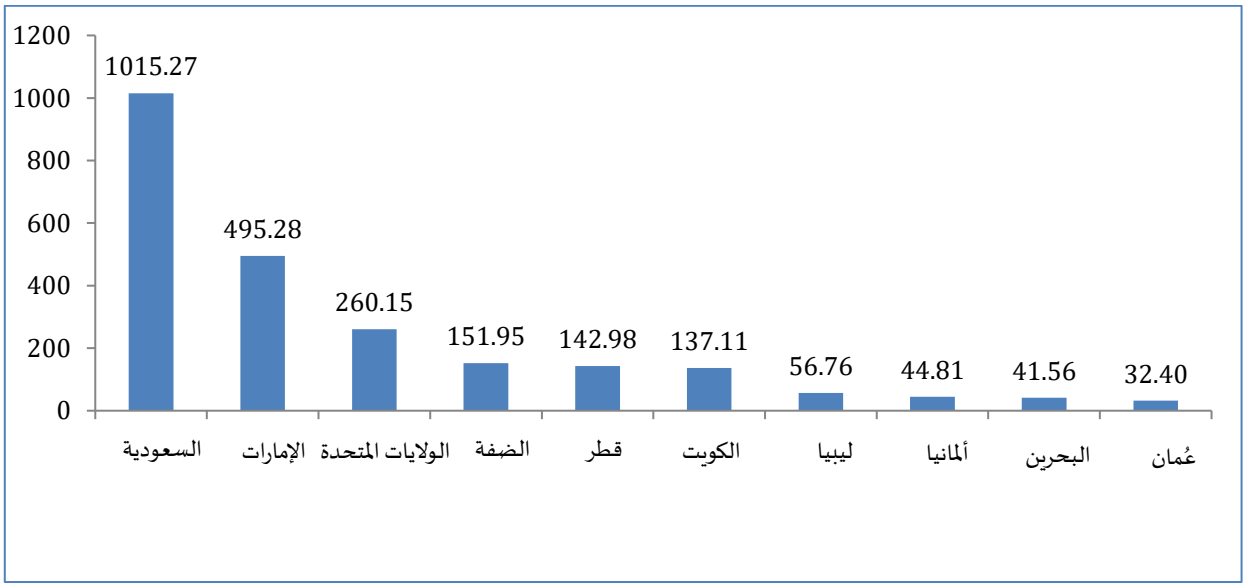

المصدر: مصفوفة الحوالات الثنائية 2014، البنك الدولي

3. 2013

بلغت الحوالات الشخصية في عام 2013 ما قيمته 2،579.02 مليون دينار، وقد تم ارسالها من 76 دولة مختلفة. وشكلت الحوالات الواردة من أكبر عشرة مصادر 90.8٪ من إجمالي الحوالات الشخصية. وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للحوالات المالية حيث بلغت 1003.25 مليون دينار، مما شكل حوالي 38.9٪ من إجمالي الحوالات الشخصية لعام 2013. أما ثاني أكبر مصدر هو دولة الامارات العربية المتحدة فقد بلغ 481.36 مليون دينار أو ما نسبته 18.7٪ من إجمالي الحوالات الشخصية. وجاءت بعدها الولايات المتحدة حيث قدمت 255.35 مليون دينار، أي ما نسبته 9.9٪ من الإجمالي. بالإضافة الى ذلك، فإن هناك دولتين غير عربيتين فقط من القائمة وهما الولايات المتحدة وألمانيا. أما الباقون، باستثناء ليبيا والضفة الغربية وغزة فجميعهم أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويوضح الشكل(ب-3) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية في عام 2013:

الشكل ب-3: أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية، 2013 (مليون دينار أردني)

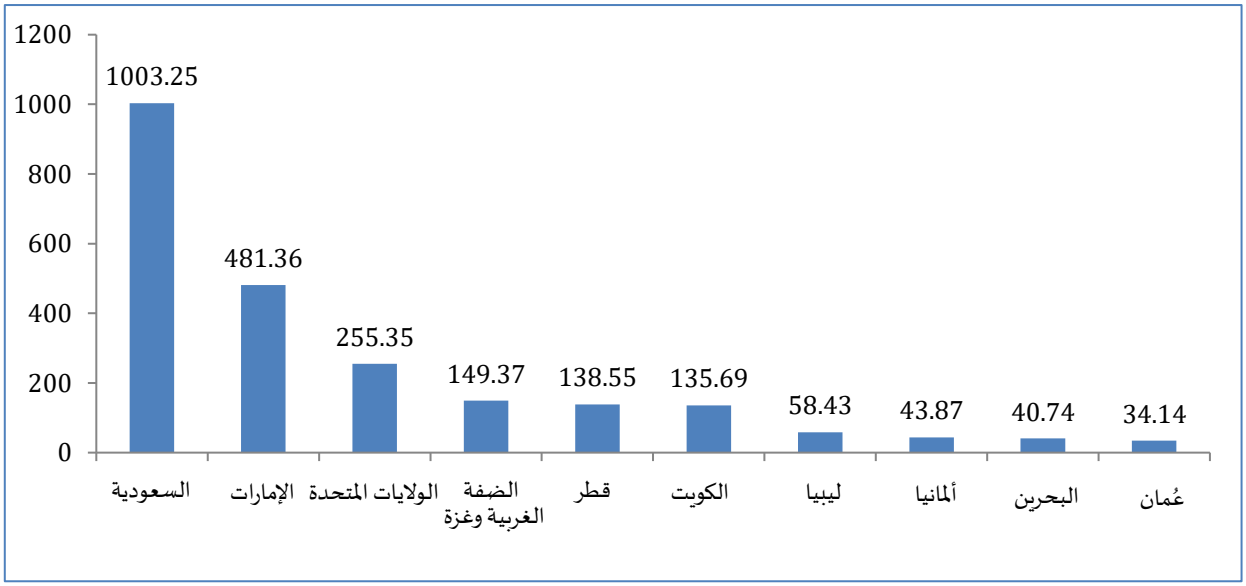

المصدر: مصفوفة الحوالات الثنائية 2013: البنك الدولي

4. 2012

بلغت الحوالات الشخصية 2،579.16 مليون دينار من 51 دولة حيث قدمت أكبر عشرة مصادر ما يقرب من 91.6٪ من الاجمالي في عام 2012. ومن الجدير بالملاحظة في هذا العام أن ستة من الدول المدرجة في أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية هي دول غير عربية؛ و اثنتان من هذه الدول فقط عربية وهما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. ويوضح الشكل (ب-4) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية في عام 2012:

الشكل ب-4: أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية، 2012 (مليون دينار أردني)

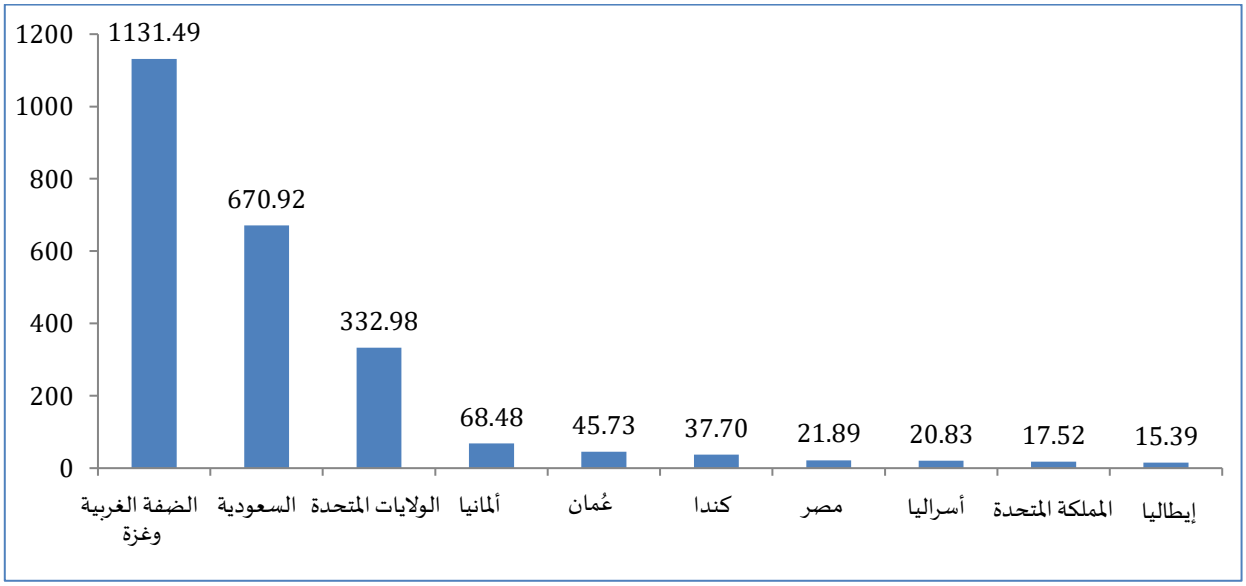

المصدر: مصفوفة الحوالات الثنائية 2012، البنك الدولي

كانت الضفة الغربية وغزة أكبر مصدر للحوالات الشخصية في عام 2012 حيث بلغت 1131.49 مليون دينار، أي ما يعادل 43.9٪ من الإجمالي. أما الحوالات من المملكة العربية السعودية وهي ثاني أكبر مصدر للحوالات فقد بلغت 670.92 مليون دينار أو ما نسبته 26٪. وكان ثالث أكبر مصدر للحوالات المالية هو الولايات المتحدة حيث بلغ 332.98 مليون دينار، أي ما نسبته 12.9٪. أما بقية الدول غير العربية التي استلم منها الأردن تحويلات شخصية فتشمل ألمانيا وأستراليا والمملكة المتحدة وإيطاليا.

5. 2011

لقد تلقى الأردن حوالات شخصية من 51 دولة بقيمة إجمالية بلغت 2،444.59 مليون دينار في عام 2011. ويوضح الشكل (ب-5) أدناه أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية في عام 2011:

الشكل ب-5: أكبر عشرة مصادر للحوالات الشخصية، 2011 (مليون دينار أردني)

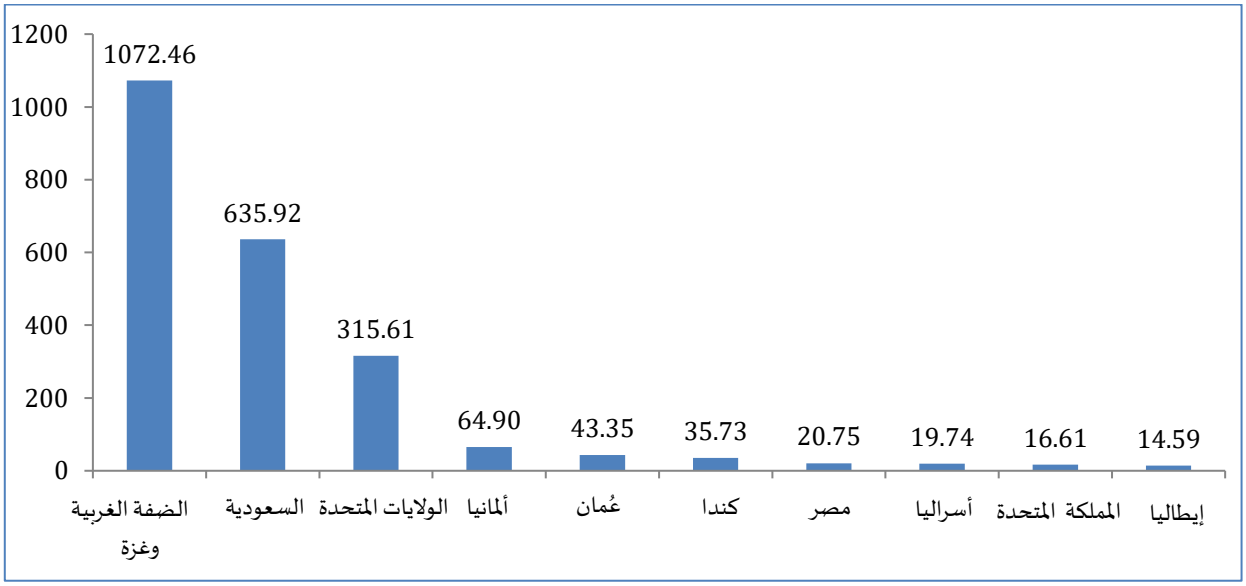

المصدر: مصفوفة الحوالات الثنائية 2011، البنك الدولي

كانت الضفة الغربية وغزة أكبر مصدرين للحوالات الشخصية حيث بلغت 1072.46 مليون دينار، وبذلك شكلت 43.9٪ من إجمالي الحوالات الشخصية التي تلقاها الأردن في عام 2011. وكانت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مصدر من مصادر الحوالات التي بلغت 635.92 مليون دينار، أي ما نسبته 26٪ من إجمالي الحوالات الشخصية، بينما كانت الولايات المتحدة ثالث أكبر مصدر بقيمة 315.61 مليون دينار، أي ما نسبته 12.9٪ من المجموع. وغالبية الدول المبينة في الشكل أعلاه هي دول غير عربية كما هو الحال في عام 2012.

المراجع

1. منصور، ي. (2013) *هل فاد الربيع العربي الحرية الاقتصادية في الأردن*. عمان، الأردن: (Friedrich NaumannStiftungfür die Freiheit).
2. نصر س. والعبد ي. (2013) *تطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن: الطريق إلى الازدهار* المشترك. متوفرة على (http://pubdocs.worldbank.org/en/636121479323164169/QN88.pdf) تم الدخول الى الموقع في 5 شباط 2017
3. منصور ر. (2015) "*تكلفة الحوالات المالية*" مجلة الأعمال الأردنية (آب).
4. غرايبة م. (2016) "*هل الأردن مستعد لعودة مواطنيه في الخليج*" (*7iber.com*) تشرين الأول
5. روزنزويج م. (2005) *النتائج المترتبة على الهجرة للدول النامية* متوفر على (http://web.pop.psu.edu/projects/help_archive/help.pop.psu.edu/data-collections/new-immigrant-survey/P08_Rosenzweig.pdf) تم الدخول الى الموقع في 2 شباط 2017.
6. ميليو س.، لاتانزي ر.، كاساديو ف.، ريتشي ب.، رافيغليون م. و سكانو ف.(2012) *هجرة العقول، تبادل العقول ونشر العقول. حالة ايطاليا من منظور عالمي*. ايطاليا. معهد أسبن.
7. دوكيه ف.(2014). *هجرة العقول من الدول النامية*. بون، ألمانيا.(IZA) عالم العمل.
8. ريان ر. (2015) *المكان الذي يقدم السيولة الحرة*. (http://www.news.com.au/travel/travel-updates/hungary-offers-cash-to-entice-its-young-people-home/news-story/8acf36d3b32dd3af2bbe9e97520a8486) تم الدخول الى الموقع في 4 شباط 2012.
9. منتدى الاستراتيجيات الأردني (2016) *الإبداع في الأردن: التأكيد على دور القطاع الخاص*. (http://jsf.org/sites/default/files/Job%20Creation%20in%20Jordan.pdf) تم الدخول الى الموقع في 30 كانون الثاني 2017.
10. وزارة العمل (2016) *سوق العمل الأردني بالأرقام 2016*. الأردن: وزارة العمل.
11. ماير د. و شيرا أ. (2013) *الحوالات المالية وآثارها على النمو الاقتصادي*. هنغاريا: جامعة بودابست للتكنولوجيا والاقتصاد.
12. عبدي ي. وجيجينات س. (2014) *الآثار الاقتصادية للأزمة السورية على الأردن*. (IMF).
13. (IDB) *برنامج دعم المغتربين المكسيكي 3*1* (2012) متوفر على (http://www.iadb.org/en/news/news-releases/2012-09-20/mexican-migrant-support-program-3x1,10117.html) تم الدخول الى الموقع في 12 شباط 2017.
14. ميسيجور س. واباريسيو ف.ج. (2012) "*الهجرة والسياسة التوزيعية: الاقتصاد السياسي لبرنامج المكسيك 3*1*"، *سياسة أمريكا اللاتينية والمجتمع*، 54(4). 147 – 178 .
doi: 10.1111/j.1548-2456.2012.00176.x

15. مارتينيز م. جيرالدو ب. نظامي س. حسن س. دوراكوفيك ن. وزارول أ. (2015) (PARE 1+1) *تحسين برنامج الاستثمار القائم على التحويلات مولدوفا. نيويورك: كولومبيا SIPA.*

16. بوبيفا د. (2015) *"تحويل الحوالات الى استثمارات" في الهجرة، الحوالات والتنمية. 312–397 .OECD, pp*

Bibliography

1. Mansur, Y. (2013) *Did the Arab Spring Benefit Economic Freedom in Jordan*. Amman, Jordan: Friedrich NaumannStiftungfür die Freiheit.

2. Nasr, S. and El Abd, Y. (2013) *Developing Micro, Small & Medium Enterprises in Jordan: The Route to Shared Prosperity*. Available at: http://pubdocs.worldbank.org/en/636121479323164169/QN88.pdf (Accessed: 05 February 2017).

3. Mansur, R. (2015) 'The Cost of Remittances', *Jordan Business Magazine* (August), .

4. Gharaibeh, M. (2016) 'Is Jordan Ready for the Return of its Citizens in the Gulf', *7iber.com* (October),

5. Rosenzweig, M. (2005) *Consequences of Migration for Developing Countries*. Available at: http://web.pop.psu.edu/projects/help_archive/help.pop.psu.edu/data-collections/new-immigrant-survey/P08_Rosenzweig.pdf (Accessed: 02 February 2017).

6. Milio, S., Lattanzi, R., Casadio, F., Ricci, P., Raviglione, M. and Scano, F. (2012) *BRAIN DRAIN, BRAIN EXCHANGE AND BRAIN CIRCULATION. THE CASE OF ITALY VIEWED FROM A GLOBAL PERSPECTIVE*. Italy: Aspen Institute Italia.

7. Docquier, F. (2014) *The Brain Drain from Developing Countries*. Bonn, Germany: IZA World of Labor.

8. RYAN, R. (2015) *The Place Offering Free Cash*. Available at: http://www.news.com.au/travel/travel-updates/hungary-offers-cash-to-entice-its-young-people-home/news-story/8acf36d3b32dd3af2bbe9e97520a8486 (Accessed: 4 February 2017).

9. Jordan Strategy Forum (2016) *Job Creation in Jordan: Emphasizing the Role of the Private Sector*. Available at: http://jsf.org/sites/default/files/Job%20Creation%20in%20Jordan.pdf (Accessed: 30 January 2017).

10. Ministry of Labor (2016) *Jordan Labor Market in Numbers 2016*. Jordan: Ministry of Labor.

11. Meyer, D. and Shera, A. (2013) *Remittances and their Impact on Economic Growth*. Hungary: Budapest University of Technology and Economics.

12. Abdih, Y. and Geginat, C. (2014) *The Economic Impact of the Syrian Conflict on Jordan*. IMF.

13. *IDB - Mexican migrant support program 3X1* (2012) Available at: http://www.iadb.org/en/news/news-releases/2012-09-20/mexican-migrant-support-program-3x1,10117.html (Accessed: 12 February 2017).

14. Meseguer, C. and Aparicio, F.J. (2012) 'Migration and distributive politics: The political economy of Mexico's 3 × 1 program', *Latin American Politics and Society*, 54(4), pp. 147–178. doi: 10.1111/j.1548-2456.2012.00176.x.

15. Martinez, M., Giraldo, P., Nizami, S., Hassan, S., Durakovic, N. and Zarul, A. (2015) *Pare 1+1 Improving Moldova's Remittance-Based Investment Program*. New York: Columbia SIPA.

16. Bobeva, D. (2005) 'Turning Remittances into Investments', in *Migration, Remittances and Development*. OECD, pp. 397–312.